الأمم المتحدة

A/C.1/74/PV.6

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الاثنين، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

برنامج العمل

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أفتح الباب للبيانات في المناقشة العامة، أود تذكير الوفود بأن قائمة المتكلمين في الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية، الذي سيبدأ في الأسبوع المقبل، ستُفتح صباح الغد.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا بشأن نقطة نظام.

السيد ليشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لقيادتكم المهنية لهذا المحفل، كما أشيد بجهودكم الرامية إلى تجنب الحالة التي شهدناها في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في وقت سابق من هذا العام. ونحن نحترم تماما رغبتكم في إيجاد حل مشترك يكون مقبولا لجميع الوفود في هذه القاعة. ومع ذلك، ونظرا لاستمرار عدم اليقين فيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة الأولى وجدولها الزمني، نود أن نطلب إليكم استئناف النظر خلال هذه الجلسة في مسألة اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للجنة الأولى لعام ٢٠١٩، الواردين في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1، ومشروع الجدول الزمني الإرشادي للمناقشة المنظمة لمواضيع محددة بشأن النهج المواضيعي المعتمد بخصوص بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي وعرض مشاريع القرارات والمقررات الواردة في الوثيقة A/C.1/74/CRP.2/Rev.1.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): هناك طلب إلى اللجنة أن تستأنف نظرها في مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للجنة الأولى لعام ٢٠١٩ ومشروع الجدول الزمني الإرشادي للمناقشة المنظمة لمواضيع محددة بشأن النهج المواضيعي المعتمد بخصوص بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، على النحو الوارد في الوثيقتين A/C.1/74/CRP.1/Rev.1 و A/C.1/74/CRP.2/Rev.1 على التوالي.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1931470 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

السيد موليوجين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أطلب إليكم، سيدي، أن تقدموا لنا، بصفتكم الرئيس، لمحة عامة عن الحالة تحديدا الآن، أي في ضوء قرار عقد المناقشة العامة على الرغم من كل شيء، وبالتالي، عن الكيفية التي سنمضي بها قدما.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): سمعنا من الوفد الأوكراني أنه يود أن نستأنف النظر في اعتماد مشروع برنامج العمل المؤقت للجنة الأولى. غير أن الاتحاد الروسي طلب توضيحا بشأن الإجراءات التي اتخذناها حتى الآن، والذي أفترض أنه يتعلق بالجهود التي يبذلها المكتب للرد على الأسئلة التي طرحها الاتحاد الروسي ووفود أخرى بشأن غياب ممثليها عن هذه الدورة. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن المكتب يواصل تلك الجهود، ليس من خلال مشاوراتنا مع الأمانة العامة ورئيس الجمعية العامة ورئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف فحسب، بل أيضا مع أعضاء اللجنة بشأن مواصلة برنامج العمل.

ونفهم من المعلومات التي تلقيناها أنه سيعقد غدا اجتماع للجنة العلاقات مع البلد المضيف، يقوم بشأنه رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة بصياغة الإجراءات المناسبة في هذا السياق. ومن المهم أن نلاحظ أن الرئيس قد بذل جهودا كبيرة لمعالجة هذه الحالة، ولكني آمل أن تقدر اللجنة أن هذه المسألة المحددة المتعلقة بالتأشيرات، تخرج عن نطاق اختصاصها.

وفي جلسة يوم الثلاثاء (انظر A/C.1/74/PV.2)، اعتمدت اللجنة بتوافق الآراء الجزء من برنامج العمل المتعلق بالمناقشة العامة. وفي الوقت نفسه، أوضحت اللجنة أننا سنرصد الإجراءات المتخذة بناء على طلبات مختلف الوفود. وقد طلب الوفد الأوكراني للتو أن تعيد اللجنة النظر في اعتماد ما تبقى من مشروع برنامج العمل المؤقت. وهذه هي الحالة الراهنة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد وصلت إلى هنا للأسف متأخرا بعض الشيء، ولم أسمع بالتحديد الطلب الذي قدمه زملاؤنا الأوكرانيون. ومع ذلك، بناء على ما قلتم، سيدي الرئيس، أفهم أن وفد أوكرانيا طلب استئناف النظر في مشروع برنامج العمل.

وإذا كان الأمر كذلك، فإنني أطلب إليكم سيدي الرئيس، على غرار زميلي الذي تكلم باسم الاتحاد الروسي الآن، أن توضحوا بالتفصيل ما يعنيه ذلك من وجهة النظر الإجرائية. ونحن نرى أنه، من أجل العودة إلى النظر في مشروع برنامج العمل، سيتعين علينا أن نمر بعملية معقدة، وأن نناقش تلك المسائل، ونضيع بذلك نصف الوقت تقريبا من جلسة ظهر اليوم، إن لم يكن كامل الوقت، من أجل استئناف النظر في المسائل الإجرائية والتنظيمية، بما في ذلك تلك الخاصة بمشروع برنامج العمل.

وسيتعين علينا أولا أن نتراجع عن قرارنا المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.2) بالعودة إلى المسائل التنظيمية بعد اختتام المناقشة العامة، وهو اقتراح اعتمد بتوافق الآراء. أولا وقبل كل شيء، إن تقديم أي مقترح مضاد سيعني وقف مناقشتنا العامة. وكما أفهم، فإنه من أجل الوصول إلى مرحلة النظر في مشروع برنامج العمل، سيتعين علينا أولاً أن نتخذ قراراً بتعليق المناقشة العامة. ثم، وكما لوحظ في قرار ٨ تشرين الأول/أكتوبر، سيتعين علينا أن نعود إلى النظر في مسألة وصول الوفود الوطنية إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وفقط بعد ذلك، سنتمكن من العودة مرة أخرى إلى النظر في مشروع برنامج العمل. ويبدو أن هذا هو الترتيب الذي ينص عليه النظام الداخلي. وإذا كان وفد أوكرانيا على استعداد لتحمل المسؤولية عن تعليق المناقشة العامة، التي لا تزال حوالي ٧٥ دولة لم تأخذ الكلمة خلالها، إذا فلننظر في المسألة. ولكني أود أن أؤكد مرة أخرى أن هذه مسألة حساسة للغاية، من وجهة النظر الإجرائية، وعلينا أن نكون واضحين جدا في تعريفها.

وأعتقد أنه يتعين عليك، سيدي الرئيس، مع المكتب والأمانة، أن تحددوا بوضوح الإجراء للمضي قدما. فإما أن نواصل المناقشة العامة التي بدأناها بالفعل، أو أن نتبع الطريق الذي اقترحه زملاؤنا الأوكرانيون. وفي تلك الحالة، علينا أن نكون واضحين بشأن الإجراء الذي يتعين اتباعه لكي نعود جميعا إلى النظر في مسألة مشروع برنامج العمل. بيد أنني أود أن أؤكد من جديد أن هذه العملية الإجرائية ستكون معقدة للغاية من وجهة نظر الوفد الروسي. وسيتعين علينا أولا أن نوقف المناقشة العامة من خلال قرار جماعي، ثم نناقش مرة أخرى المسائل التي أثرناها نحن، الاتحاد الروسي، وعدد من البلدان الأخرى قبل المناقشة العامة بشأن وصول الوفود الوطنية بدون عوائق إلى مقر الأمم المتحدة – وبعد ذلك فقط سنتمكن من العودة إلى مسألة اعتماد الجزء المتبقي من مشروع برنامج العمل، الأمر الذي سيستلزم مناقشات إضافية لنهجنا إزاء برنامج العمل، في جملة أمور.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنظر إلى هذه الحالة الراهنة السريعة التطور، أود أن أطلب تعليق الجلسة لـ ١٠ دقائق، بغية فهم ما يجري.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا.

السيدة سانشيس رودريغيس (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يساور وفد بلدي قلق بالغ إزاء الطلب الذي استمعنا إليه للتو بشأن تعليق الدورة، إذ إن هذا الإجراء يعني إنهاء المناقشة العامة رغم أن ٧٥ وفدا لم تأخذ الكلمة بعد. ويساورنا القلق لأن هذا التعليق سيؤدي إلى إطالة أعمال اللجنة الأولى بشكل مفرط، مع ما يترتب على ذلك من آثار مالية وعلى ميزانية المنظمة، لا سيما في هذه الفترة الحرجة. ومع مراعاة الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة والمقرر الذي اتخذ بتوافق الآراء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر لمواصلة المناقشة العامة (انظر A/C.1/74/PV.2)، يقترح وفد كوبا بالتالي أن تواصل اللجنة أعمالها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نواصل، أود أن أنوه بالوفود التي تطلب الكلمة. سأعلق الجلسة لبضع دقائق.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٥.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعت بعناية إلى طلب ممثل أوكرانيا. ومع ذلك، أود الحصول على بعض التوضيحات. أود أولا معرفة ما إذا كان ممثل أوكرانيا يطلب تعليق المناقشة العامة للجنة، وثانيا، ما إذا كان يطلب أن تنظر اللجنة في اعتماد مشروع برنامج العمل.

وأعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد ليتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن لا نطلب تعليق المناقشة بل تأجيلها لفترة قصيرة من الزمن لمناقشة اعتماد مشروع برنامج العمل الذي نود أن ننظر فيه ونعتمده الآن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة للإدلاء بنقطة نظام.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أطلب تعليق المناقشة لمدة ٣٠ دقيقة حتى نتمكن من مواصلة التشاور في هذه المسألة. ونحن رهن تصرفكم، سيدي الرئيس، ولكن هذا هو طلب وفد بلدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات في هذه المسألة.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لا أعتقد أن اقتراح ممثل أوكرانيا صحيح تماما. فلا يمكنه أن

يقترح تأجيل المناقشة العامة واستئناف النظر في مشروع برنامج العمل في نفس الوقت، لأن قرارا محددا قد اُعتمد بتوافق الآراء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.2) لمواصلة المناقشة العامة ثم العودة إلى مسائل أخرى ذات طابع تنظيمي، أولها وصول وفود الدول الأعضاء إلى مقر الأمم المتحدة، وثانيا، النظر في مشروع برنامج العمل. ولا يمكننا مقاطعة المناقشة العامة إلا بتجاوز القرار السابق الذي اتخذ بتوافق الآراء والتصويت معارضة له. ولكن حتى إن حدث ذلك، فسيكون البند التالي الذي سننظر فيه: مسألة الوصول إلى المقر، وليس مشروع برنامج العمل. ولذلك أناشد زملائي في الوفد الأوكراني أن يكونوا أكثر دقة في صياغة طلبهم. وإذا كانوا يريدون ببساطة تأجيل المناقشة التي اتخذنا بالفعل قرارا بإجرائها، فهذا شيء. وإذا أرادوا العودة إلى النظر في مشروع برنامج العمل، فعلينا عندئذ أن نتبع العملية بأكملها من البداية إلى النهاية.

وإذا كنت أفهم فهما صحيحا، هناك شيء آخر، وهو أنه إذا صوتنا الآن على مسألة ما، وفقا للمادة ١١٦ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فسيمكن لأربعة وفود التكلم بشأنه، اثنان تأييدا واثنان معارضة. لقد قضينا الآن ٤٠ دقيقة في هذا الشأن بينما كان بوسعنا أن نسمع خمسة وفود تتكلم في إطار المناقشة العامة. ويطلب وفد الولايات المتحدة استراحة لمدة ٣٠ دقيقة أخرى، وبعدها سيكون هناك بيانان تأييدا لاقتراح أوكرانيا وبيانان معارضة له ثم مناقشة أخرى، وسنفقد يوما بأكمله من أيام المناقشة العامة. ولذلك أقترح مرة أخرى أن نستفيد من اقتراح زميلي من الولايات المتحدة السفير روبرت وود بأخذ استراحة حتى نتمكن من استئناف العمل العادي للمناقشة العامة.

السيد حسن (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أوضح وفد مصر بجلاء تام أننا نؤيد تأييدا تاما اعتماد مشروع برنامج العمل في وقت مناسب، ويفضل أن يكون ذلك على أساس توافق الآراء. ومع ذلك، نود أيضا أن نحترم ونلتزم بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بمواصلة المناقشة العامة في الوقت الذي تتواصل فيه المشاورات بشأن مسألة العوائق المتعلقة بالتأشيرات مع لجنة العلاقات مع البلد المضيف. ونفضل الآن مواصلة تنفيذ ما اتفقت عليه اللجنة، على أساس الفهم الذي قدمه الرئيس وعدة وفود أخرى بأن ذلك لن يمنع اللجنة من اعتماد مشروع برنامج عملها في الوقت المناسب. أما بعد، وبينما أكرر تأييد وفدي للحفاظ على توافق الآراء الذي حققناه حتى الآن، أفهم أنه قد أثيرت نقطة نظام. وأعتقد أن أحد أفضل الطرق للتعامل مع ذلك هو قرار من الرئيس بعد التشاور مع المكتب والأمانة العامة. ثم سنرى كيف سيتم التعامل مع قرار الرئيس.

ونتفق مع الذين أعربوا عن رأي مفاده أننا سنكون أفضل حالا إن استخدمنا وقت اللجنة الثمين والمحدود جدا للمضي في المناقشة العامة إلى أن تختتم المشاورات الجارية. وفي الوقت نفسه، نؤكد مرة أخرى أن هذا لا يعني أننا لا نؤيد اعتماد مشروع برنامج العمل، ويفضل أن يتم ذلك بتوافق الآراء، في الوقت المناسب.

السيد سونغ لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): سيكون بياني قصيرا جدا. نؤيد الرأي الذي أعرب عنه ممثل مصر والمتكلمون السابقون بأنه ينبغي لنا أن نثمن الوقت القيم المخصص للمناقشة العامة حتى نتمكن من مواصلة عملنا. وفي غضون ذلك، ينبغي أن تستمر المشاورات بشأن مشروع برنامج العمل، ولا سيما أنه من المقرر عقد اجتماع مع لجنة العلاقات مع البلد المضيف بعد ظهر غد. وآمل أن تساعدنا جميع هذه الجهود في محاولة إيجاد حل مناسب وعادل للمشاكل المتصلة ببرنامج العمل بينما نمضي بسلاسة في مناقشتنا العامة. وأرى أن علينا الاستفادة الكاملة من الوقت بعد ظهر اليوم وبقية الأيام المتبقية لنا لمواصلة المناقشة العامة، وهو ما ينبغي أن يكون الرغبة العامة لجميع الوفود الحاضرة.

السيد ليتشينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أطلب استراحة مدتها ١٠ دقائق لمناقشة هذه المسألة معكم شخصيا، سيدي الرئيس، إذا كان ذلك ممكنا.

السيد محمد ناصر (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يتابع وفدي هذه المناقشة عن كثب، وقد تشاورنا أيضا مع زملائنا هنا اليوم. وشأننا شأن ممثل مصر في النقاط التي أثارها، نفهم أن اللجنة وافقت في الأسبوع الماضي على المضي قدما في المناقشة العامة برمتها حتى الانتهاء منها قبل إعادة النظر في الجوانب الإجرائية للجنة (انظر A/C.1/74/PV.2). وفي وقت سابق من بعد ظهر اليوم فوجئنا بطلب نقطة نظام، ونحن نحترمها تماما. وفي هذا الصدد، نود أن نسألكم، سيدي الرئيس، عما إذا كان من الممكن أن تصدر قرارا واضحا بشأن الالتزام بالتفاهم والاتفاق اللذين توصلنا إليهما في الأسبوع الماضي قبل الخوض في المسائل المتعلقة بنقاط النظام والنظام الداخلي وأي تصويت محتمل بشأنهما. وليس من مصلحتنا أن نسلك هذا الطريق. وسيكون من الصعب جدا على وفدي ووفود أخرى هنا اليوم أن تكون مستعدة لكل نوع محتمل من السيناريوهات بشكل شبه يومي. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، هل يمكنكم إصدار قرار حتى نتمكن من الالتزام بالاتفاق الذي توصلنا إليه الأسبوع الماضي بالانتظار حتى الانتهاء من المناقشة العامة قبل العودة إلى هذه المسألة؟ لقد تمكن وفدي من الإدلاء ببياننا قبل استراحة الغداء (انظر A/C.1/74/PV.5)، ولا يسعني أن أتصور أن أكون مضطرا للانتظار بفارغ الصبر لمعرفة متى سيحين دورنا للتكلم. وفي ذلك السياق، سيدي، نسترشد بحكمتكم.

السيد سيتومورانغ (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يتابع وفدنا أيضا هذه المسألة بشكل وثيق، ومن حيث المبدأ نحن مستعدون لبذل كل ما في وسعنا لاعتماد مشروع برنامج العمل، ويفضل أن يتم ذلك بتوافق الآراء. في الوقت نفسه، وبهذه الروح، نود أن نؤكد أننا نريد الإبقاء على توافق الآراء الذي توصلنا إليه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر فيما يتعلق بمواصلة المناقشة العامة (انظر A/C.1/74/PV.2). هذا لا يعني بالتأكيد أننا لن نسمح بأي تغييرات، ولكننا نود أن نتساءل عن الإلحاحية أو السبب القوي وراء الحالة الجديدة التي تقتضي هذا التحدي لتوافق الآراء الذي توصلنا إليه. إنه أمر سيتعين علينا أن نبلغ به عاصمتنا. وتمشياً مع آراء زميلينا من ماليزيا ومصر، نود أن نلتمس توجيهكم، سيدي الرئيس، بشأن تمكيننا من المضي قدما في مناقشتنا العامة، بالنظر إلى أن هناك بلدانا أخرى كثيرة لم تدل ببياناتها. وأعتقد أنه سيكون أمرا جيدا إن تسنى لنا احترام توافق الآراء الذي توصلنا إليه.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد تم اعتماد برامج عمل اللجنة الأولى دوما في السابق بتوافق الآراء. وقد وافقت اللجنة في الأسبوع الماضي بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.2)، على الوثيقة التي قرأتموها شفويا علينا، السيد الرئيس، A/C.1/74/CRP.1/Rev.1 بتوافق الآراء. وكان الاتفاق واضحا وصريحا على أننا سنبدأ في المناقشة العامة ومن ثم سيتم النظر في المواضيع الأخرى بالتوالي، وحفاظا على الوقت الثمين، سأختصر، السيد الرئيس، ونحن مع العودة إلى المناقشة العامة لكي نستمع إلى السادة الزملاء ولكي يتاح الوقت لنا للإدلاء ببياننا.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أضم صوتي إلى صوت الذين تكلموا تأييدا لمواصلة المناقشة العامة، لأننا أيضا نعتقد أنه ينبغي لنا أن نكون متسقين في جميع قراراتنا، وأن خرق توافق الآراء الذي توصلنا إليه لا يدعم مصداقية أو اتساق تلك القرارات. وأود أن أشير إلى أن القرار المتعلق باعتماد مشروع برنامج العمل قد اتخذ على أساس التفاهم والحل التوفيقي بحيث نعتمد جزءا واحدا للمناقشة العامة مع ترك جزء آخر لمشروع برنامج العمل، وأننا فور اختتام المناقشة العامة سيمكننا أن نستأنف المناقشة بشأن مشروع برنامج العمل. ولم يكن من الممكن اتخاذ القرار من دون هذا الحل التوفيقي.

ولذلك أعتقد أنه ينبغي لنا أن نواصل المناقشة العامة. وفي رأيي أن هذه المقترحات المتعلقة إما برفع جلستنا أو تعليقها،

ولو لمدة ١٠ دقائق، تعطل تعطيلا حقيقيا عمل وفد بلدي. وكان من المفترض أن يدلي وفد بلدي ببيان في هذه الجلسة، ولكنه تأجل الآن وتعين علينا أن نعيد جدولة برنامجنا ليوم غد. ولذلك فإن ندائي إلى جميع زملائنا هو السماح لنا بمواصلة قرارنا التوفيقي. وسنناقش بالتأكيد بقية مشروع برنامج العمل بعد ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): كان هناك طلب بتعليق الجلسة وطلب لإرجاء المناقشة. ووفقا للمادة ١١٩ من النظام الداخلي، فإن تعليق الجلسة أولى، ولذلك سأعلقها الآن من أجل إجراء مشاورات.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٠٠.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لقد تشاورتُ مع الوفود، وأشكرها على مرونتها في السماح للجنة بمواصلة مناقشتها العامة بينما يجري حل هذه المسألة بشكل جانبي. لذا سنواصل الآن المناقشة العامة.

بنود جدول الأعمال من ٨٩ إلى ١٠٥ (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيدة ميلز (جامايكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، ومكتبكم على انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى للدورة الرابعة والسبعين. وأطمئنكم إلى الدعم الكامل من جانب جامايكا. ونتوجه أيضا بالشكر إلى رئيس الدورة الثالثة والسبعين ومكتبها على جهودهما الدؤوبة لتوجيه عمل اللجنة بثبات.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل سورينام باسم الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/74/PV.3).

إننا نواجه تهديدات لم يسبق لها مثيل للسلم والأمن الدوليين تهدد بتدهور مشهد نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وتتجلى أحد أبرز مظاهر هذه التهديدات المتزايدة في مجال تحديد الأسلحة. ولا يزال عدم اليقين الذي يحيط بمستقبل معاهدة ستارت الجديدة مصدر قلق، لأنه بدونها لن تكون هناك حدود ملزمة قانونا لأكبر ترسانتين نوويتين في العالم، لأول مرة منذ عام ١٩٧٢. كما يشكل إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لعام ١٩٨٧، التي كانت عاملا هاما في إنهاء الحرب الباردة، سببا للقلق أيضا. ونكرر دعوة الأمين العام إلى الحفاظ على هاتين المعاهدتين الهامتين. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يمهد الطريق لبدء نوع جديد أكثر خطورة من المنافسة العسكرية على الصعيد العالمي.

ومما يزيد من تفاقم الحالة أن الإنفاق العسكري العالمي في ازدياد، كما أفاد معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام. حيث بلغ إجمالي الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٨. ويمثل ذلك أعلى مستوى منذ عام ١٩٨٨، وهو العام الأول الذي تتوافر بشأنه بيانات دورية على صعيد العالم. ويلاحظ المعهد أيضا أن هذا الإنفاق يزيد الآن بنسبة ٧٦ في المائة عن أدنى مستوى له في فترة ما بعد الحرب الباردة في عام ١٩٩٨. ويجب علينا كمجتمع دولي أن نصر على بذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة التوترات وتجنب السباق إلى الهاوية. وينطبق ذلك على انهيار خطة العمل الشاملة المشتركة، والصراعات الجارية في الشرق الأوسط، والحروب الأهلية في أجزاء أخرى من العالم. وما يجب أن نعمل من أجله هو تحقيق نتائج عملية، بما في ذلك التقارب في شبه الجزيرة الكورية، من أجل ضمان تحقيق تقدم حقيقي نحو إحلال السلام المستدام والدائم.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء حقيقة أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ لا يزال أمرا بعيد المنال،

ولكننا لا نزال نأمل في دخول ذلك الاتفاق الحيوي حيز النفاذ في نهاية المطاف. وأود أن أسجل ارتياحنا للتقدم المطرد الذي أحرز في توقيع البلدان على معاهدة حظر الأسلحة النووية والتصديق عليها. وتعمل جامايكا على العمليات القانونية والإدارية الداخلية التي ستمهد الطريق أمامنا للانضمام إلى البلدان التي صدقت عليها بالفعل.

ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء المشاكل التي يعاني منها الأداء الفعال لآلية نزع السلاح. إن عجز هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عن عقد دورتها الثانية رسميا في وقت سابق من هذا العام، هو أمر يبعث على القلق. حيث يمكن أن يتسبب في اتجاه جديد ويعقد الصعوبات التي تواجهها الهيئة بالفعل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية المدرجة في جدول أعمالها. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الهيئة من مواصلة عملها بجدية في عام ٢٠٢٠ وألا تبرز مشاكل مماثلة مرة أخرى في المستقبل. ونتشاطر أيضاً شعور الوفود الأخرى بالإحباط جراء عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من إحراز التقدم المطلوب. ويحدونا الأمل في أن نتمكن من تجاوز الهيئات الفرعية المنشأة العام الماضي، لنتوصل إلى برنامج عمل أكثر شمولا يمكن المؤتمر من الاضطلاع الكامل بمسؤوليته، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي.

وسيكون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، حدثا هاما في ٢٠٢٠. ويتوقع وفد بلدي ألا يستمر ما شهدناه من عدم التوصل إلى توافق آراء خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، إلى غاية عام ٢٠٢٠، وأننا سنتمكن من اعتماد توصيات قوية تدعم المبادئ التي حكمت نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، خلال السنوات الخمسين الماضية. ونتطلع إلى رؤية المؤتمر يمهد الطريق لعالم خال من التهديد بالأسلحة النووية.

ويجب وقف الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا تزال جامايكا تشعر بالقلق إزاء التحويل غير المشروع لهذه الأسلحة واستمرار أثرها على المدنيين العاديين. وسنتكلم بالمزيد من التفصيل عن هذه المسألة في إطار البند ذي الصلة من جدول الأعمال، ولكننا نؤكد الحاجة الملحة إلى التعاون على جميع المستويات لمكافحة هذه الآفة.

إن جامايكا تؤيد الجهود الدولية الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل. ونواصل على غرار الدول الأعضاء الأخرى، تعزيز التدابير الوطنية الرامية إلى ضمان عدم وقوع هذه الأسلحة ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بتصنيعها في أيدي المجرمين. ونواصل العمل في إطار قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومع الشركاء الثنائيين والإقليميين لضمان التقيد التام بمبادئ القرار. وفي هذا الصدد، تقدر جامايكا العمل الجاري في إطار البرنامج الإقليمي للجماعة الكاريبية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يدعم الجهود الرامية إلى منع الاتجار بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والمواد المتصلة بها، واستخدامها. ونقدر مشاركة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في دعم المبادرات الرامية إلى تنفيذ التشريعات والأنظمة التجارية الاستراتيجية وبناء قدرتنا على مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ويرحب وفد بلدي بالعمل الجاري لمعالجة التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ومن دواعي سرورنا أنه بالإضافة إلى مداولات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، هناك أيضا فرصة للأعضاء الأوسع نطاقا للإسهام في المناقشات، التي ييسرها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، على النحو المطلوب بموجب قرار الجمعية العامة

٧٣/٢٧، الذي بدأ بالفعل مشاوراته، التي تشارك فيها الجماعة الكاريبية. وتكتسي الجهود الرامية إلى منع تسليح الفضاء الخارجي وتعزيز استدامة أنشطة الفضاء الخارجي في الأجل الطويل نفس القدر من الأهمية. وفي هذا الصدد، سيظل تنفيذ تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، أمرا بالغ الأهمية.

السيد غابريلسي (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأعضاء المكتب على توليهم مناصبهم. وملمكة هولندا على أهبة الاستعداد لدعم عملكم.

وبالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3)، ترغب هولندا في الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

إننا نعيش اليوم في عالم يزداد فيه تعدد الأقطاب حيث تظهر تكنولوجيات جديدة، مما يتسبب في العديد من التعقيدات ويشكل خطرا على الأمن العالمي. ونحن بحاجة إلى عدم الانتشار ونزع السلاح أكثر من أي وقت مضى. ومن المحزن أننا لا نزال نرى تهديدات خطيرة للهيكل المتعدد الأطراف. لقد شهدنا هذا العام بالفعل زوال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وتتعرض خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكل نجاحا هائلا لتعددية الأطراف في مجال عدم الانتشار، لضغوط شديدة. وتتعرض اتفاقية الأسلحة الكيميائية لضغوط بسبب استخدام الأطراف الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للأسلحة الكيميائية، ولا يزال تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرامجها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية، يشكل تحديا رئيسيا للنظام العالمي لعدم الانتشار. ولا يمكن إيجاد حل لهذه المشاكل بنجاح إلا إذا استخدمنا أهم الأدوات المتاحة لنا وأكثرها فعالية، أي التعاون المتعدد الأطراف. وكما أشار صاحب الجلالة فيليم – ألكسندر ملك هولندا في بيانه أمام الجمعية العامة هذا العام،

”ينبغي لنا أن نعتز بالنظام المتعدد الأطراف واتفاقاته وقواعده الدولية باعتباره إنجازا ثمينا..... فنحن بالفعل يحتاج بعضنا إلى بعض أكثر من أي وقت مضى“. (A/74/PV.4، صفحة ١٩).

ولذلك، ستواصل هولندا تعزيز تعددية الأطراف بوصفها النظام الرئيسي للتصدي لتحديات اليوم وتعزيز الأمن الدولي. وستكون جهودنا بناءة وتطلعية وستعتمد على أسس النظام القائم على القواعد. وفي ذلك الصدد، تؤيد هولندا خطة الأمين العام لنزع السلاح وتواصل دعم دور الأمم المتحدة في معالجة هذه المسائل.

أولا، فيما يتعلق بالتعاون المتعدد الأطراف، يجب أن نبذل كل جهد ممكن لندعم معا بشكل مشترك الهيكل القائم لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ولذلك، لا تزال هولندا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز وتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنسهم بنشاط في ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال تولينا لمنصب نائب رئيس المؤتمر ورئاسة اللجنة الثالثة. وتحث هولندا أيضا على الشروع فورا في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية العام المقبل. ونؤيد تأييدا تاما الجهود الرامية إلى متابعة الاختتام الناجح هذا العام لعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، ونأمل أن تتمكن اللجنة الأولى من أن تظل متحدة بشأن هذه المسألة وأن تواصل بذل تلك الجهود الهامة المتعددة الأطراف.

ثانيا، لم يتسن لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى هذا العام الاستمرار جراء عدم تنفيذ أحد طرفيها لالتزاماته المترتبة عليه بموجب المعاهدة. ولهذا آثار خطيرة على الاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية الأطلسية، وستتخذ هولندا، مع حلفائها وشركائها، تدابير دفاعية متوازنة ومنسقة ردا على ذلك. ونظل

ملتزمين بالحوار وتحديد الأسلحة بفعالية. وفي تطور آخر، تعرض قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي عزز خطة العمل الشاملة المشتركة، لضغوط متزايدة. يجب أن يظل برنامج إيران النووي تحت رقابة دولية صارمة، صكها المتفق عليه هو خطة العمل الشاملة المشتركة. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك عناصره المتعلقة بالأنشطة المتصلة بالقذائف التسيارية.

ويجب على المجتمع الدولي أن ينشط في دعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التصدي لتحديات الانتشار التي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فلا يمكننا أن نقبل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كقوة نووية. وتشكل أحدث تجربة للقذائف التسيارية أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا واضحا آخر لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدل على أنها تواصل تعزيز قدراتها. فيجب على المجتمع الدولي أن يبقي الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك من خلال تنفيذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للجزاءات تنفيذا كاملا وفعالا. كما أننا نتفق جميعا كذلك على أنه يجب علينا أن نتمسك بالقاعدة العالمية التي تقضي بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية. وإذا أردنا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تحتفظ بدورها الحاسم وتعززه، فيجب ألا ندع التحركات السياسية تعرقلنا.

ثالثا، تتيح التكنولوجيا الجديدة فرصا كبيرة. فالفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية تدر العديد من الفوائد المجتمعية والاقتصادية. غير أن هذه التكنولوجيا يمكن أن تُصاحبها تحديات أمنية. وتشكل العمليات السيبرانية الخبيثة التي تعطل مجتمعاتنا تهديدا حقيقيا ومؤكدا. كما إننا نرفض استحداث منظومات أسلحة ذاتية التشغيل بالكامل لا تخضع لرقابة بشرية مُجدية، ونحتاج إلى مشاركة جماعية لمعالجة تلك التطورات. وترى هولندا أن بالإمكان القيام بذلك بفعالية عن طريق كفالة التقيد الصارم بالمعايير والقواعد والمبادئ القائمة والمتفق عليها. ولذلك فإننا نؤيد الجهود المتعددة الأطراف الحالية للتصدي لتهديدات الأمن السيبراني من خلال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. وقد رحبنا بالمناقشات البناءة التي جرت خلال اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي عقد في أيلول/سبتمبر. ونحن بحاجة إلى نهج عملي وشامل يمكِّن الفريق العامل وفريق الخبراء الحكوميين من إكمال وتعزيز أحدهما الآخر.

ومرة أخرى فإن تعددية الأطراف ذات أهمية أساسية فيما يتعلق بمنظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونشيد بالعمل الهام الذي يؤديه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونرحب بنتائج دورات هذا العام. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولذلك فإننا على ثقة بأننا سنرى ولاية الفريق تجدد في تشرين الثاني/نوفمبر. وينطبق الشيء نفسه على مكافحة التهديدات الأمنية البيولوجية. فهولندا ملتزمة بتعزيز وتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك من خلال تدابير بناء الثقة واستعراض الأقران.

رابعا، ينبغي للعدد الهائل من الإصابات الناجمة عن الأسلحة التقليدية أن يذكرنا بالحاجة إلى العمل الجماعي. فاستخدام الألغام اليدوية الصنع المضادة للأفراد على نطاق واسع، ولا سيما في المناطق الحضرية، والتدفقات غير المشروعة عبر الحدود للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق النزاع، دليل مؤلم ولكنه واضح على ذلك. ولذلك تظل هولندا ملتزمة التزاما كاملا بمختلف الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف إلى إحراز التقدم في ذلك المجال. وستسهم هولندا بنشاط في

مؤتمر استعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، ونؤيد إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الذخائر العنقودية وتنفيذها. ولا يمكننا أن نتمسك بالقاعدة المتعلقة بعدم استخدام هذه الذخائر إلا من خلال عملنا بشأن الاتفاقية. ونشدد كذلك على أهمية تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها. ونأسف، في ذلك الصدد، لإعلان إحدى الدول مؤخرا اعتزامها سحب توقيعها على معاهدة تجارة الأسلحة، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها صكنا الدولي الوحيد الملزم قانونا الذي ينظم الاتجار بالأسلحة التقليدية.

وأخيرا، ينبغي أن نعمل على تحسين وتحديث آليتنا لنزع السلاح. فمن الحقائق المحزنة أن مؤتمر نزع السلاح، وهو نفس المحفل الذي أنتج معاهداتنا الحيوية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، لم يتمكن من بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على سبيل المثال. فيجب أن نكون مبدعين إذا أردنا أن نمضي قدما. ولذلك قدمت هولندا ورقة عمل بشأن تنظيم عملنا في مؤتمر نزع السلاح الذي يرتكز إلى مبدأ العودة إلى الأساسيات. ونأمل في أن يخلق ذلك زخما لإنجاز عمل كبير في مؤتمر نزع السلاح في العام المقبل. ومسؤوليتنا المشتركة هي كفالة أن تعمل اتفاقيتنا الأهم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بفعالية. ونحث جميع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه تلك الاتفاقيات بالكامل وفي الوقت المحدد. سأتوقف هنا. وسيتم تحميل النسخة الكاملة من بياني على بوابة الخدمات المقتصدة للورق.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يهنئكم وفد بلدي، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب، على تعيينكم رئيسا للجنة الأولى في دورتها لعام ٢٠١٩، ويؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

ونؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، ومصر، باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/74/PV.3).

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لأسرة وأصدقاء وأحباء السيد يوكيا أمانو، المدير العام الراحل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي خدم المجتمع الدولي بجدية ونفذ مهامه بأعلى مستوى من المهنية والتفاني.

وإذ نقترب من موعد انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، الذي يتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، نذكّر بأنه يجب علينا أن ندعم معاهدة عدم الانتشار وأن نحافظ عليها من أجل الإبقاء على استمرار صلاحية ذلك الصك القانوني الهام. وأفضل طريقة للقيام بذلك هي تنفيذه. فتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار واجب قانوني ملزم لجميع الدول. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ التزامات المعاهدة في مجال نزع السلاح النووي غير مرض. ومما يؤسف له أنه لم يتم الوفاء بالالتزامات القائمة ويجري التشكيك فيها بأقوال وأعمال بعض الدول. ومن الملح الآن أكثر من أي وقت مضى تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وفي صميمه معاهدة عدم الانتشار. وقد صدقنا عليها، استنادا إلى تلك النظرة، بوصفنا مؤيدين تأييدا قويا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، في ٢٥ شباط/فبراير، لنكون بذلك الدولة الثانية والعشرين التي تفعل ذلك. ونؤمن بأنها تمثل أحد أهم التطورات في مجال نزع السلاح النووي منذ عام ١٩٤٥، ونحن ملتزمون بالعمل بلا كلل لتحقيق دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

يصادف هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لبدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، وهي معاهدة بليندابا. وقد أصبحت اللجنة الأفريقية للطاقة النووية، التي تتخذ من جنوب أفريقيا مقرا لها، عاملة الآن بكامل طاقتها لكفالة الامتثال للالتزامات بموجب المعاهدة. وتود جنوب أفريقيا أن تؤكد على الإسهام الهام الذي تقدمه المناطق

الخالية من الأسلحة النووية في الجهود العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونرحب في ذلك الصدد بالمؤتمر المعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي سيعقد في أيار/مايو المقبل على هامش مؤتمر استعراضي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٢٠، وكذلك بالمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر. وندعو جميع بلدان المنطقة إلى المشاركة بنشاط وبحسن نية لكفالة نجاح المؤتمر. وتشدد جنوب أفريقيا على أن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي تم اعتماده في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ وفي الاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الاستعراض اللاحقة لمعاهدة عدم الانتشار يظل ساريا إلى أن يتم تنفيذه بالكامل.

وفيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة، فإننا نكرر الإعراب عن أسفنا لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق وإعادتها فرض الجزاءات الوطنية التي سبق أن رفعت أو تم التخلي عنها عملا بالخطة. ومع ذلك، ندعو جميع الأطراف المتبقية في خطة العمل المشتركة الشاملة إلى مواصلة جهودها من أجل إدامة الخطة، لصالح السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتتشرف جنوب أفريقيا بمشاركتها في عمليتين هامتين تتصلان بعمل اللجنة، وهما الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. وإذ نرحب بالقواعد الطوعية الموضوعة لسلوك الدول المسؤول، فلا بديل عن القواعد الملزمة قانونا. ومع ذلك، فإننا نفهم أنه لا بد من استعادة الثقة، لكي يحدث ذلك.

وفي الختام، إذ نتناول عددا من المسائل الحساسة والمعقدة خلال هذه الدورة، فإننا نأمل في أن تعزز مناقشاتنا وقراراتنا الشعور بالتضامن والثقة بين الدول الأعضاء. ويقف وفد بلدي على أهبة الاستعداد، في ذلك الصدد، للإسهام البناء من أجل كفالة اختتام مداولاتنا بنجاح خلال الأسابيع الأربعة المقبلة.

السيد كامارا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا أهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، السيد الرئيس.

تؤيد البرازيل البيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد (انظر A/C.1/74/PV.3).

لقد ظل النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار يسير بخطى حثيثة خلال العقدين الماضيين نحو حالة من الشلل الخطير، بل وقد تفاقم ذلك الشلل خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ازداد هذا الاتجاه حدة منذ الدورة السابقة للجنة. ويجري التشكيك في الالتزامات بنزع السلاح النووي المعتمدة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبدأت الأسلحة الكيميائية، وهي فئة من الأسلحة تخضع لما قد يكون أشد نظم الحظر صرامة على الإطلاق، تُستخدم مرة أخرى. ويجري التخلّي عن اتفاقات هامة موروثة من نهاية الحرب الباردة – كما حدث لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى – أو تركها في حالة فراغ قانوني، كما هو الحال بالنسبة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتوشك ما تُسمى بآلية نزع السلاح التي أنشأتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، والتي يرتبط اسمها بالكثير من الإسهامات الهامة في مجال السلم والأمن الدوليين، على التوقف. ويجب أن نقاوم الافتقار الحالي إلى الالتزام الجاد بنزع السلاح وأن نرفض قبول الحالة بوصفها الحالة الطبيعية الجديدة. ونحن بحاجة إلى قيادة جريئة وشجاعة، لا سيما من جانب الدول الكبرى، وهي في وضع مثالي لاتخاذ خطوات لكسر النمط الحالي للمنافسة وانعدام الثقة. وعدم القيام بذلك سيضعنا في مواجهة مخاطر لا يمكن سبر غورها.

ويجب أن تكون أولويتنا الرئيسية حماية وتعزيز أسس نظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، ولا سيما حجر الزاوية فيه،

ألا وهي، معاهدة عدم الانتشار. ويجب على الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار أن تغتنم الفرصة التي يتيحها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ لإعادة تأكيد وتعزيز الصفقة الأساسية التي تستند إليها المعاهدة، وهي التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن السعي إلى الحصول على هذه الأسلحة، مقترنا بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض بحسن نية على نزع السلاح النووي. وفي حين أن معاهدة عدم الانتشار حققت نجاحا محدودا في المساعدة على التخفيف من احتمالات حدوث طفرة في انتشار الأسلحة النووية منذ دخولها حيز النفاذ قبل ما يقرب من ٥٠ عاما، فإنها فشلت في تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي الواقع، فإن المعاهدة كثيرا ما تُستخدم كمبرر مكشوف للإبقاء على الترسانات القائمة إلى أجل غير مسمى. وهذا هو السبب في أن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ مثل قفزة تطورية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد وُضعت المعاهدة لا لتكون متوافقة تماما مع معاهدة عدم الانتشار وحسب، ولكن أيضا لدعم وتعزيز كل من ركائزها الثلاث. وتجاوزت الوتيرة السريعة للتوقيعات والتصديقات على المعاهدة التوقعات، وقد انضم إليها الآن ثلثا عدد الدول الأطراف اللازمة لدخولها حيز النفاذ.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة حاسمة لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، وبعد مرور عقدين على اعتمادها، لا تزال ثماني دول من الدول المدرجة في المرفق ٢ تعرقل دخولها حيز النفاذ بعدم التصديق عليها. ولذلك، ندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما البلدان المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك بشعور من الاستعجال. وينبغي للبلدان الحائزة للترسانات النووية أن تجعل من ذلك أولوية خاصة وأن تكون قدوة يحتذى بها.

تفخر البرازيل بعضويتها في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة بشكل دائم. وسيكون تعزيز المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مناطق جديدة على أساس اتفاقات تتوصل إليه بحرية جميع دول المناطق المعنية خطوة حاسمة نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونفخر أيضا بوضع نموذج مبتكر وناجح للغاية، بالتعاون مع الأرجنتين، لتنفيذ الضمانات النووية من خلال إنشاء الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها. وفي هذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ الاتفاق الرباعي بين الأرجنتين والبرازيل والوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبالإضافة إلى تجاوز الضمانات التي توفرها اتفاقات الضمانات الشاملة العادية، أثبت نموذج الوكالة أنه منبر فعال لبناء الثقة والحفاظ عليها وتعزيز التعاون. وفي هذا الصدد، يسرنا أن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح قرر إدراج زيارة إلى مقر الرابطة في برنامج الأمم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح، وهي المرة الأولى التي يضطلع فيها البرنامج بأنشطة كهذه في نصف الكرة الجنوبي. ونأمل أن تسهم هذه الزيارة في تعزيز الوعي بنموذج الرابطة، الذي يمكن استلهامه لحل التوترات النووية في مناطق أخرى.

إن إزالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح مستقبلا هو أحد التحديات الرئيسية التي نواجهها حالياً. ولا يمكن قبول المأزق الذي طال أمده على أنه أمر طبيعي. وإزاء هذه الخلفية، قدمت البرازيل اقتراحين ينطويان على إمكانية تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. والاقتراح الأول هو نموذج اتفاق إطاري لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، في حين يتمثل الثاني في اقتراح بإنشاء فريق من الخبراء العلميين والفنيين في إطار مؤتمر نزع السلاح معني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

وتدين البرازيل بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف كان تحت أي ظرف من الظروف. ويساورنا القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في النزاع في سورية. وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، فقد تجاوزنا للتو منتصف الطريق إلى المؤتمر الاستعراضي التاسع، المقرر عقده في عام ٢٠٢١. وينبغي أن نستعد لإعداد حزمة من الأمور المتفاوض عليها للمؤتمر الاستعراضي بغية تعزيز الإطار المؤسسي للاتفاقية، ولا سيما من خلال وضع صك ملزم قانونا ينص على إنشاء نظام للتحقق.

وكما أبرز الأمين العام في خطته لنزع السلاح، يجب أن نتصدى لتحدي نزع السلاح من أجل الأجيال المقبلة. وبالنظر إلى آثارها التحويلية والثورية، ينبغي إخضاع التكنولوجيات الناشئة وأثرها المحتمل على الأمن الدولي للتنظيم المناسب قبل أن يصبح ذلك الأثر محسوسا بالكامل. ولا يسعنا أن ننتظر وقوع كارثة لتحفيز جهودنا وتركيزها. وعلى الرغم من المفاوضات المثيرة للانقسام وللجدل التي جرت في العام الماضي فيما يتعلق بمسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، نأمل أن تتمكن الهيئتان المنشأتان لمواصلة المناقشة بشأن هذه المسألة من العمل بانسجام بهدف إعادة بناء توافق الآراء الذي تمس الحاجة إليه. وتعرب البرازيل، بوصفها بلدا اختير الخبير الممثل له لرئاسة فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، عن استعدادها للإسهام في ذلك الجهد.

إننا نعلق أهمية كبيرة على منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وما فتئنا نسهم بنشاط في المناقشة الدولية في هذا الصدد، حيث ترأسنا الهيئة الفرعية الثالثة لمؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٨، وهي أحدث فريق من الخبراء الحكوميين معني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، والدورة الثانية والستين للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

وأمامنا خيار. فيمكننا أن نختار مواصلة العمل كالمعتاد والتظاهر الجماعي بأن السلوك غير السوي الذي نشهده مقبول، أو يمكننا أن نختار طريقا مختلفا.

السيد كيكرت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/74/PV.3).

إننا نشهد سباقا جديدا للتسلح. فالتكنولوجيات الجديدة تقلل بشكل كبير من زمن الاستجابة وتؤدي إلى زيادة التشغيل الآلي. وقد بدأت مستويات التحكم الذاتي المتزايدة تؤثر على طائفة واسعة من الأسلحة. وفي الوقت نفسه، تقوم البلدان بزيادة أو تحسين مخزوناتها من الأسلحة الاستراتيجية وإنهاء الاتفاقات الراسخة منذ أمد طويل. ومع ذلك، فإننا نرى أن الكثير من المعوقات التي تواجه هيكل نزع السلاح تتمثل في مسائل إجرائية، فضلا عن عدم إحراز تقدم بشأن الالتزامات القائمة بنزع السلاح. ولذلك، يجب أن نضاعف جهودنا وأن نعود إلى الاتفاق الذي توصلنا إليه في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وهو السعي إلى تحقيق الأمن من خلال نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة، نشعر بقلق بالغ إزاء تزايد انتشار القذائف والصواريخ وسرعتها ومداها. فالقذائف الجديدة الأسرع من الصوت تقلل من زمن الاستجابة بشكل كبير ولها آثار مزعزعة للاستقرار إلى حد كبير. وتشارك النمسا بنشاط في هذا المجال بوصفها الأمانة التنفيذية لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، التي تضم الآن ١٤٠ عضوا. وندعو جميع البلدان المتبقية إلى الانضمام إلى ذلك الصك المفيد جدا للشفافية وبناء الثقة.

ويشكل استخدام الذكاء الاصطناعي كسلاح تحديات أساسية للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وفي ظل التقدم التكنولوجي السريع، ثمة حاجة ملحة لأن نحدد الخط

الفاصل بين المقبول وغير المقبول. وثمة ضرورة أخلاقية وقانونية لأن يظل البشر متحكمين في اختيار الأهداف وإصابتها. وفي مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، لدينا فرصة فريدة والتزام أخلاقي بالعمل والعمل بسرعة. ومن شأن التقاعس عن العمل أن يقوض إطارنا القانوني الحالي، الذي يقوم على البشر وليس على الآلات. ولذلك، تؤيد النمسا البدء فورا في مفاوضات بشأن قطع التزام ملزم قانونا بضمان وجود سيطرة بشرية على القرارات التي تتوقف عليها الحياة والموت.

يسعى عدد متزايد من البلدان والشركات بنشاط أكثر من أي وقت مضى إلى ارتياد الفضاء الخارجي. وسيكون لأي تسليح للفضاء عواقب سلبية للغاية. وعلى الرغم من ذلك، نرى استعدادا متزايدا للنظر إلى الفضاء الخارجي بوصفه ساحة للحرب. وتعتقد النمسا أنه يجب على الحكومات أن تنشئ آليات عالمية لضمان عدم استخدام الموارد الفضائية إلا للأغراض السلمية. ويتطلب ذلك في المقام الأول جهدا مشتركا ونهجا فعالا متعدد الأطراف.

وينطوي نقل الحروب إلى المناطق الحضرية على تحديات متزايدة للمدنيين، لا سيما عندما تُستخدم الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في المناطق المأهولة بالسكان. ويجب أن نعالج تلك التطورات المثيرة للقلق. وكان مؤتمر فيينا المعني بحماية المدنيين في الحرب الحضرية، الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر وشاركت فيه ١٣٣ دولة، خطوة هامة في هذا الاتجاه، حيث أظهر التأييد الواسع النطاق لصياغة إعلان سياسي يعترف بالمشكلة ويقترح إجراءات واضحة لمعالجتها. وسيكون من دواعي سرور النمسا أن نبدأ العمل مع شركائنا بشأن هذا الإعلان السياسي.

للأسف، أدى الجمود في نزع السلاح النووي إلى انتكاسات في مجال الأسلحة النووية. ونأسف بصفة خاصة لأن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهي إحدى ركائز هيكل نزع السلاح وتحديد الأسلحة، لم تعد سارية المفعول. وندعو الاتحاد الروسي والولايات المتحدة إلى إيجاد ترتيب يكفل عدم نشر القذائف المتوسطة المدى. وهذه مسألة حيوية، ولا تقتصر على الأمن الأوروبي. كما ندعو كلا الجانبين إلى بدء مناقشات دون إبطاء بشأن اتفاق لتمديد معاهدة ستارت الجديدة ويحل محلها.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بونكونغو (بوركينا فاسو).

وما فتئنا ندعو إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ ٢٣ عاما. وقد حان الوقت لكي تحول الدول المدرجة في المرفق ٢ أخيرا أقوالها إلى أفعال بالانضمام إلى المعاهدة. وقد أثبت برنامج الأسلحة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدى أهمية عمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام الرصد الدولي التابع لها. ولذلك، ينبغي للمنظمة أيضا أن تؤدي دورا رئيسيا في ضمان إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. ونأمل أيضا أن يتسنى إيجاد حل للإبقاء على خطة العمل الشاملة المشتركة التاريخية.

في الوقت نفسه، هناك تقدم ملموس. فقد اعتمدت أغلبية واضحة من الدول الأعضاء التي ترى أن أمنها مهدد بسبب الأسلحة النووية المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية، مما يعني أن ١٢٢ دولة أكدت بشكل لا لبس فيه أنها ترى أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية شرط مسبق لعالم أكثر أمنا للجميع. ويجب منع العواقب الإنسانية الكارثية لأي انفجار نووي. ولا غنى عن معاهدة حظر الأسلحة النووية لتحقيق طموح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وقد أصبحت المعاهدة الآن، شئنا أم أبينا، جزءا ثابتا من هيكل نزع السلاح النووي. وكما قال وزير خارجية النمسا قبل أسبوعين هنا في الأمم المتحدة (انظر A/74/PV.8)، فإن الدول تبعث، من خلال كل توقيع وتصديق إضافيين على

المعاهدة، برسالة قوية مفادها أن إبداء الرأي بشأن الأسلحة النووية ليس حكرا على الدول الحائزة لها. ولذلك، أدعو جميع الدول إلى الانضمام إلى الدول الـ ٧٩ الموقعة والدول الأطراف الـ ٣٢ التي فعلت ذلك بالتوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

في الختام، لن ينتظرنا العالم حتى نلحق بالركب. ويجب أن نسبق التطورات الراهنة ويجب أن نفعل المزيد لضمان تنفيذ الاتفاقات القائمة والوفاء بالالتزامات. فلنعمل معا بتلك الروح.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ الرئيس بحرارة وأن أعرب له عن الدعم الكامل من وفد مالي.

يؤيد وفد مالي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا زامبيا وإندونيسيا باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/74/PV.3).

تنعقد هذه الجلسة في وقت لا يزال فيه تحدي نزع السلاح يشكل مصدر قلق واسع النطاق للدول الأعضاء. وفي هذا السياق، تعتقد مالي أن تعددية الأطراف لا تزال شرطا مسبقا أساسيا لنزع السلاح. ولذلك، نؤيد مختلف الآليات المكرسة لذلك. ويتجلى التزام مالي بنزع السلاح أيضا في دعمها القوي لخطة الأمين العام لنزع السلاح ومبادرة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، وهي إسكات البنادق بحلول عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها في مجال نزع السلاح، يعتقد وفد بلدي أن دينامية الدبلوماسية المتعددة الأطراف شهدت بعض الخطوات الهامة، كما يتضح من عقد الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمؤتمر الخامس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس. وبالإضافة إلى ذلك، تؤمن مالي بأن الفضاء الخارجي جزء من التراث المشترك للبشرية وتدعو إلى استخدامه في الأغراض السلمية حصرا. وبالنظر إلى الرهانات الكبيرة المحيطة بمسألة الفضاء الإلكتروني والتحديات الناجمة عن ذلك، يعتقد وفد بلدي أن العمليتين الجاريتين في هذا الميدان ينبغي أن تكونا متكاملتين.

إن وفد بلدي يعلق آمالا كبيرة على الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين لاستعراض تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في العام المقبل. والحقيقة هي أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسبب في خسائر أكبر من أي سلاح آخر. ويشكل تدفقها غير المشروع تحديا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وتقوض عواقبها الجهود الإنمائية لبلداننا، ولا سيما بلدان منطقة الساحل، وهذا هو السبب في أن مالي، وهي ضحية رئيسية لتأثير هذا التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تدعو إلى التنفيذ المسؤول للصكوك الدولية ذات الصلة. ويشمل ذلك كفالة عدم نقل هذه الأسلحة إلى كيانات غير مصرح لها وتيسير التعقب السريع والموثوق للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ذخائرها، بالإضافة إلى التدابير العادية للمساعدة والتعاون الدولي. وهذا في الواقع كل الغرض من مشروع القرار الذي تقدمه مالي كل سنة باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والمعنون ”تقديم المساعدة إلى الدول من أجل كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وجمعها“. وفي هذا الصدد، تدعو مالي إلى بناء توافق في الآراء حول مشروع القرار وزيادة أعداد المشاركين في تقديمه.

السيدة فلوريس إيراتشيس (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يهنئ الرئيس على انتخابه لتوجيه أعمال هذه اللجنة الهامة، فضلا عن أعضاء المكتب الآخرين، وأن يؤكد له التزام وفد بلدي بتحقيق أفضل النتائج الممكنة في مناقشاتنا.

وتنضم هندوراس إلى الدول الأعضاء الأخرى في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل السلفادور باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/74/PV.3).

من الضروري، في هذه الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، أن نُذكر بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن مقاصدنا هي:

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها“.

ما فتئت هندوراس، بقدر استطاعتها، تدعم دائما العمل الهادف إلى تعزيز نظام نزع السلاح النووي ومن أجل توحيد جهودنا لصون السلم والأمن الدوليين. لقد كررنا باستمرار تأكيد التزامنا بتخفيض الأسلحة النووية باعتماد إعلانات وقرارات وصكوك ملزمة قانونا على غرار معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونحن نعارض الجهود الرامية إلى تحسين الأسلحة النووية الموجودة أو استحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، الأمر الذي يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونكرر التأكيد على أهمية القضاء على دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية.

في بداية هذا العام، وتمشيا مع أحكام برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وجهودنا الرامية إلى التأكيد على أهمية منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وضمان عدم تحويلها إلى السوق غير المشروعة أو إلى مستعملين نهائيين غير مأذون لهم واستخدامات غير مأذون بها، أصدر الكونغرس الوطني في هندوراس قانونا جديدا بشأن الرقابة على الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة. ويهدف القانون إلى مراقبة وتنظيم استيراد الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة وتصديرها وتسجيلها ومرورها العابر ونقلها وتحويلها وتوزيعها وتسويقها والسمسرة فيها واستخدامها وتخزينها وصنعها والاتجار بها بصورة مشروعة أو غير مشروعة، وتعديلها وإصلاحها وإعادة شحنها. كما أنه سيراقب وينظم ملكية هذه الأسلحة وحيازتها وحملها.

وقد انضمت هندوراس خلال الأعوام القليلة الماضية إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، ورحبت بالصك الدولي للتعقب وصدقت على معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها بصورة غير مشروعة. ونحن نعلم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، وأنه على الرغم من جهودنا، فإن خطر حدوث سباق تسلح في ازدياد. كما أن النفقات العسكرية مستمرة في الزيادة، مما يحد من الموارد المتاحة للتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. ولا يزال العديد من الصراعات في جميع أنحاء العالم من دون حل، ولكن يجب أن نواصل التركيز على إيجاد حلول لهذه التحديات. ونود أن نعرب عن اهتمامنا باستكشاف الفضاء الخارجي لأغراض التنمية السلمية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية، على نحو يصب في مصلحة البشرية. ونشدد على أهمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وجميع المعاهدات التي تهدف إلى تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

وتعرب هندوراس عن امتنانها لكل الدعم الذي تلقته في مجال التعاون والمساعدة الدوليين، لأن ذلك ضروري، كما نعلم جميعا، ولا سيما فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، وتبادل الخبرات، وتدريب المسؤولين الأكفاء. ولدى البلدان النامية موارد وهياكل مؤسسية محدودة غير كافية لمكافحة التحديات التي تواجهها.

ومع ذلك، تلتزم هندوراس التزاما راسخا ودائما بنزع السلاح والأمن الدولي، وستواصل دعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق تلك الغايات.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): سأدلي بنسخة مختصرة من بياني. أود أن أهنئ الرئيس على توليه رئاسة اللجنة الأولى. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين وأؤكد لهم دعم وفد بلدي لعملهم.

مما لا شك فيه أن عمل اللجنة الأولى حيوي لصون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في وقت يمكن فيه للتحديات التي تواجهنا أن تؤدي إلى تفاقم الصراعات القائمة أو إلى ظهور صراعات جديدة. وفي هذا الصدد، أود أن أقتبس مما قاله الرئيس الكولومبي إيفان دوكي ماركيث، الذي قال في خطابه في المناقشة العامة:

”علينا أن نوحد صفوفنا..... بغية استحداث وتعزيز استجابات متعددة الأطراف تشمل الحوكمة وتمكننا من العمل معا، ومن إدراك المشكلات وإعداد خرائط طريق للمضي قدما في حلها“. (A/74/PV.5، صفحة ٣٧)

ولهذا السبب، تلتزم كولومبيا التزاما راسخا بنظام دولي يقوم على تعددية الأطراف والتضامن والاستقلال الذاتي. وبالنسبة لنا، يمثل ذلك الالتزام مسؤولية كبيرة عن إحراز تقدم في جهودنا الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء وإبرام اتفاقات فعالة وتعبئة الإرادة السياسية الحقيقية اللازمة لتنفيذها.

ويشكل منع ومكافحة تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها، هدفا رئيسيا بالنسبة لكولومبيا. ويرتبط الاتجار بالأسلحة النارية ارتباطا وثيقا بأنشطة إجرامية أخرى مثل الاتجار بالمخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها من الأعمال التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير المشروعة، التي تشارك بصورة متزايدة في الاتجار بالمخدرات من أجل تحسين قدرتها الشرائية لاقتناء الأسلحة والمتفجرات من السوق السوداء الدولية. وتشترك أنشطتها الإجرامية المختلفة في نفس الهياكل الأساسية للنقل والممرات الاستراتيجية، مما ييسر حصول الجماعات الإرهابية والمجرمين المنظمين والعاديين على حد سواء على الأسلحة النارية الرخيصة. ويُظهر حجم هذه المشكلة كيف تتضافر الحقائق الوطنية مع التدفقات والمتغيرات الإقليمية والعالمية، ولهذا السبب، تسعى كولومبيا إلى تنسيق الإجراءات التعاونية الدولية الرامية إلى مراقبة ومكافحة الاتجار غير المشروع بكل من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها.

وتمشيا مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدالة والمؤسسات القوية، يشدد بلدي على أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو أداة أساسية لتعزيز الشفافية والتعاون والعمل المسؤول من جانب الدول التي تتصدى للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستعرض كولومبيا هذا العام مشروع القرار، الذي تشترك معها في تقديمه جنوب أفريقيا واليابان، المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي يهدف إلى مواصلة الحوار بشأن التحديات الناجمة عن صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتصميمها والاتجار غير المشروع بها. وسيسعى أيضا إلى تسليط الضوء على الجهود الجماعية المبذولة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية بهدف تعزيز التعاون الدولي وإنشاء آليات تتيح سهولة تبادل المعلومات وتكمل النظم القائمة على غرار الإنتربول.

إن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ولايتان دستوريتان ومبدآن من مبادئ السياسة الخارجية لكولومبيا. وكولومبيا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية، تشجع تنفيذها والامتثال لركائزها الأساسية الثلاث بوصفها عوامل حفازة لتحقيق السلام والأمن والرخاء العالمي. وفي ضوء الحالة النووية الدولية، وبالنظر إلى أن المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيعقد في العام المقبل، يحث بلدي جميع البلدان، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على السواء، على العمل معا من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، التي لا تزال تشكل حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والتغلب على أي عوامل تسييس قد تؤثر على مداولاتها. وكجزء من امتثال كولومبيا لمعاهدة عدم الانتشار، فإنها تلتزم باتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إننا نعترف بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المختصة في مجال التحقق النووي، وبالتالي نعتبر أنه من الأهمية بمكان أن يتم، لأول مرة في تاريخ الوكالة، تعيين شخص من أمريكا اللاتينية مديرا عاما لها.

وتعتز كولومبيا بأنها دولة طرف في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولذلك فإننا نؤيد المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق أخرى من هذا القبيل، إسهاما في تحقيق السلم والأمن الدوليين. ويشدد بلدي كذلك، بوصفه دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويدين استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف في أي ظرف من الظروف. ونعتبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المحفل المناسب لمناقشة المسائل المتصلة بالحوادث المتعلقة بهذا النوع من الأسلحة، ونؤكد من جديد أنه ينبغي للدول الأطراف أن تدعم تعزيز المنظمة ومشروعيتها. وبالمثل، فإننا نسلم، بوصفنا دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بالأهمية التاريخية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بالنسبة لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، بوصفها أول معاهدة متعددة الأطراف تحظر فئة كاملة من هذه الأسلحة. ولذلك فإننا نؤيد التوصل إلى اتفاق خلال الاجتماعات المقبلة للدول الأطراف في الاتفاقية وخلال مؤتمر استعراض الاتفاقية بشأن تدابير قابلة للتطبيق لكفالة الاستدامة المالية لخطة تنفيذها.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة قيمة تكمل الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. فبعد مرور خمسة عشر عاما على اعتماد القرار، يقع على عاتق جميع البلدان واجب كفالة أن يستجيب تنفيذه بفعالية لتطور التحديات التي يشكلها خطر احتمال حصول الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها.

وقبل أن أختتم أعيد التأكيد، بالنيابة عن وفد بلدي، على موقفنا بشأن أهمية زيادة الزخم وتعزيز فعالية المحافل المتعددة الأطراف بوجه عام ومؤتمر نزع السلاح بصفة خاصة، للحفاظ على مكانة مؤتمر نزع السلاح كمسرح للمفاوضات الدولية بشأن المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصه. إن ما شهدنا من عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح لأكثر من عقدين من الزمن يعني أننا لا نملك القواعد والإطار قانوني الذي نحتاج إليه، بالنظر إلى التطور المذهل في مجال الذكاء الاصطناعي وغيره من أشكال التكنولوجيا التي تستخدم في تصميم وتطوير أسلحة جديدة. وعلى الرغم من احتمال وجود توافق في الآراء بشأن الأهمية الحاسمة لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي، فإن الفراغ التنظيمي يجعل السكان المدنيين أكثر تعرضا للخطر ويجعل من الصعب تحديد المسؤولية. وأخيرا، يعرب وفد بلدي عن أمله في أن تحقق اللجنة الأولى نتائج ناجحة في هذه الدورة في شكل قرارات ومقررات بتوافق الآراء بشأن التحديات التي ذكرتها لتوي والتي يسمح التغلب عليها بتعزيز الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، يسرني أن أرى أختي من بوركينا فاسو تترأس هذه الجلسة. وأغتنم هذه

الفرصة لأهنئ الرئيس على توليه رئاسة اللجنة الأولى. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين وأؤكد لهم دعم وفد بلدي وتعاونه. وأتطلع إلى إجراء مداولات مثمرة تحت قيادة هذا العام.

تؤيد كينيا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل زامبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/74/PV.3).

إننا نعلق أهمية كبيرة على مسائل السلم والأمن الدوليين، ونؤمن بأنه لا يمكن لأي دولة بمفردها، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، أن تحل أيا من التحديات العالمية التي نواجهها. ولذلك فإن التعاون المتعدد الأطراف على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية أمر حتمي. ويساور كينيا قلق بالغ إزاء اتساع الهوة الفاصلة بين الالتزامات والإجراءات في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة. فيشكل الإنتاج المتزايد للأسلحة، بما في ذلك الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وقوتها النارية المدمرة للغاية، تهديدا رئيسيا لعالم يسوده السلام والأمن. ويعيد وفد بلدي تأكيد التزامه الطويل الأمد بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار وبعالم خال من الأسلحة النووية، وسنظل ثابتين في الدعوة إلى فرض حظر تام على هذه الأسلحة.

لقد أتاح تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصا سياسية واقتصادية واجتماعية هائلة. ومن المهم أن نحافظ على فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر يسهل الوصول إليه وسلمي، إذا أردنا أن نواصل التمتع بتلك الفوائد التحويلية. فالتهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء الإلكتروني تؤثر مباشرة على سلامة الجميع ورفاههم وحقوق الإنسان الخاصة بهم. ولذلك فمن الضروري بذل كل جهد ممكن لمنع الإرهابيين من الاستيلاء على الفضاء الإلكتروني واستخدامه في التخطيط للهجمات الإرهابية وتجنيد شبابنا وزرع نزعة التطرف فيهم وغسل الأموال وارتكاب جرائم دولية أخرى. ونرحب، في ذلك الصدد، بالاهتمام المتزايد المكرس للمسائل السيبرانية في الأمم المتحدة. وقد اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين قرارين حسني التوقيت (القراران ٢٧/٧٣ و ٣٢/٧٣) بشأن التطورات في ميدان الإعلام والاتصالات في سياق الأمن الدولي، بغية إعادة تأكيد فعالية القانون الدولي وتعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني. ولا تزال كينيا ملتزمة التزاما تاما بتعزيز المعايير الدولية في الفضاء الإلكتروني في إطار الأمم المتحدة للنهوض بالنظام البيئي السيبراني العالمي الحر والآمن والمستقر والمتداخل.

ويلاحظ وفد بلدي مع القلق أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وكثيرا ما أسهمت آثار توافر الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها على نطاق واسع في نشوب نزاعات لا داعي لها، ولا سيما في أفريقيا، وأدت إلى تشريد الملايين من ديارهم كلاجئين أو مشردين داخليا. والإرهاب، والصيد غير المشروع للحياة البرية والقرصنة وسرقة الماشية وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، هي عواقب أخرى لانتشار الأسلحة الصغيرة وسهولة اقتنائها.

وقد اتخذت كينيا تدابير هامة لتنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتشمل تلك التدابير تعزيز سياساتنا وأطرنا التشريعية من أجل سد الثغرات في القانون وكفالة الإدارة السليمة للمخزونات الوطنية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالإضافة إلى ذلك تستضيف كينيا، بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي لا يزال في طليعة الجهود الإقليمية الرامية إلى التخفيف من المخاطر التي يشكلها انتشار تلك الأسلحة. وينبغي للأمم المتحدة أن تفعل المزيد للتصدي الجماعي لانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، عن طريق كفالة تطبيق أفضل الممارسات وتبادل

المعلومات وأكثر الأدوات فعالية من أجل التصدي للمشكلة على نحو مُجد.

وفي الختام، تتطلع كينيا إلى المزيد من المشاركة بصورة أشمل في معالجة المسائل الهامة خلال المناقشات المواضيعية. وأشكر جميع الدول الأعضاء على حسن النية التي أعربت عنها فيما يتعلق بترشيح كينيا لمقعد غير دائم في مجلس الأمن للعامين ٢٠٢١ و ٢٠٢٢، وإذ نسعى جماعيا إلى اتباع مسار مشترك متعدد الأطراف نحو تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، أود أن أبلغ اللجنة بأنني أعتزم الاستماع، في الساعة ١٧/١٥ اليوم، إلى الوفود الراغبة في ممارسة حق الرد. وفي حين لا توجد سوى ستة بلدان مدرجة في القائمة، تذكر اللجنة أنه يجوز لأي وفد أن يتكلم مرتين. وإذا استنفدنا قائمة المتكلمين في إطار حق الرد قبل الساعة ١٨/٠٠، سأقترح بموافقة اللجنة أن نستأنف المناقشة العامة لكي نستفيد من الخدمات المتاحة. وهذه طريقة غير عادية في أداء عملنا، ولكن آمل أن توافق اللجنة على هذا النهج خاصة بالنظر إلى تأخرنا كثيرا عن الجدول الزمني.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/74/PV.3).

ويستند التزام بنغلاديش بنزع السلاح العام والكامل إلى دستور بلدنا. وقد حلم الأب المؤسس لدولتنا، بانغاباندهو شيخ مجيب الرحمن، بالعمل على الحد من التوترات والأسلحة، وتعزيز التعايش السلمي في جميع أنحاء العالم. ولم نتردد قط، مستلهمين تلك المبادئ، في تحمل مسؤوليات أكبر بموجب جميع معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف الرئيسية. ورحبنا في العام الماضي بخطة الأمين العام لنزع السلاح، نظرا لنهجها الذي محوره الإنسان ونقاط عملها المحددة. ونرى جدوى إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء بشأن مراعاة جدول الأعمال في أعمال اللجنة الأولى. ونحن حريصون أيضا على النهوض بجوانب معينة من تركيز جدول الأعمال على نزع السلاح للأجيال المقبلة. ونحث جميع الأطراف في مختلف بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم على العودة إلى مسار السلام القائم على الحوار والدبلوماسية الذي تم اختباره على مر الزمن، وعلى تجاوز انقساماتها الضيقة والمناورات التي تدفعها إلى حافة الهاوية بما تنطوي عليه من تصعيد الخطاب السياسي وإمكانية التهديد بالعمل العسكري أو استخدام الأسلحة النووية. ونحث بصفة خاصة جميع المعنيين على المضي قدما في جهودهم المبذولة لتحقيق السلام والأمن الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

ولا يمكن كفالة تحقيق السلم والأمن الدوليين إلا بالإزالة التامة للأسلحة النووية في نهاية المطاف. وفي عام ٢٠١٧، وبهدف تحقيق ذلك الهدف الشامل، وقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وصدقنا عليها في الشهر الماضي. ونشعر بالارتياح للتقدم المطرد المحرز في التصديق عليها ونتطلع إلى زيادة تعزيز هيكلها. ونتعاون على نحو بناء مع الجميع في إنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ الذي يحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن يتمكن المؤتمر من التوصل إلى نتيجة تعزز نظام معاهدة عدم الانتشار بقدر أكبر. ونرحب بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، في نيويورك في الشهر المقبل. ونأمل أن يكون لها أثر إيجابي على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٢٠.

ويجب ألا يكون هناك أي عائق أمام حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، فضلا عن إجراء البحوث في مجالها. غير أن ذلك الحق يرتبط بمسؤوليات معينة. ونخضع في بناء

محطة روبور للطاقة النووية، وهي أول محطة للطاقة النووية في بنغلاديش، لأعلى المعايير الدولية.

ويجب أن نضاعف جهودنا لتحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن نبدأ المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونشدد على أهمية عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، بغية إعطاء آلية نزع السلاح زخما أكبر. ونكرر أيضا تأييدنا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ونشدد على أهمية دعم مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهتها. وأسهمنا مؤخرا، بصفتنا عضوا منتخبا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بمبلغ ٠٠٠ ١٥ دولار لدعم مشروع بناء مركز الكيمياء والتكنولوجيا الجديد التابع للمنظمة.

ومع التقدم السريع المحرز اليوم في مجال التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الأحيائية، أصبح التهديد المتمثل في حصول الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل حقيقيا أكثر من أي وقت مضى. ولذلك ينبغي أن ننظر في مواصلة إدماج هذه المسائل في مناقشاتنا في اللجنة الأولى. وبنغلاديش معنية للغاية بإيجاد حلول متفق عليها دوليا للتحديات الملحة في مجال الأمن الإلكتروني. ونؤكد مدى أهمية استمرار الأمم المتحدة في الاضطلاع بدورها في وضع القواعد في مجال الفضاء الإلكتروني. ونرحب بالفرص المتاحة للبلدان النامية للتعبير عن شواغلها وأولوياتها خلال العمل الجاري الذي يؤديه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي. ونقدر أيضا عمل أفرقة الخبراء الحكوميين السابقة والحالية المعنية بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

وبإطلاق ساتل بانغاباندهو -١ فإن لبنغلاديش الآن مصلحة كبيرة في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وبالرغم من احتمال جدوى توفر الثقة وبنائها في منع تسليح الفضاء الخارجي، فلا يمكننا إنكار أهمية إبرام صك دولي ملزم قانونا بشأن هذه المسألة.

وتدعو بنغلاديش باعتبارها دولة على مسار الانتقال إلى التنمية، إلى توجيه الموارد الضخمة المكرسة لعمليات تكديس الأسلحة نحو أولويات التنمية المستدامة التي عجزنا عن تحقيقها حتى الآن للأسف. ويجب علينا أن نعمل لعكس هذا الاتجاه وأن نضاعف جهودنا لزيادة تعزيز نظام نزع السلاح وتحديد الأسلحة برمته بغية كفالة بناء عالم أفضل وأكثر أمنا للأجيال المقبلة.

السيدة كويل مورسيا (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): بما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها جمهورية بنما الكلمة خلال هذه الدورة، أود أن أهنئ السفير لورنتي سوليس وأعضاء المكتب الذين يقدمون له الدعم على انتخابهم لقيادة أعمال اللجنة الأولى. ونحن واثقون في قيادته ونتعهد بتقديم دعمنا له في الاضطلاع بمهامه.

تؤيد بنما البيان الذي أدلى به ممثل السلفادور باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/74/PV.3).

وتدرك بنما التحديات والتهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين اليوم. وعليه، نلتزم التزاما راسخا بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد أسلحة الدمار الشامل. وأود في ذلك الصدد، أن أشدد على أهمية مواصلة بذل مزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز التطبيق العالمي للصكوك المتعددة الأطراف التي لا غنى عنها للتصدي للتهديدات الرئيسية التي تواجه العالم حاليا. وينبغي ألا تقف بلداننا مكتوفة الأيدي في وقت ربما تقوض فيه المنظومة الدولية لتحديد الأسلحة، ونشهد فيه تزايدا في الأعمال الإرهابية وظهور جهات فاعلة من غير الدول، والاتجار بالأسلحة الصغيرة بطريقة غير خاضعة للرقابة.

وتؤكد بنما مجددا، بصفتها دولة موقعة على معاهدة تلاتيلولكو، وهي أول صك إقليمي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، تطلعاتها إلى بناء عالم آمن سلمي وخال من أسلحة الدمار الشامل والتهديدات التي تشكلها.

ونرحّب أيضا بعمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يشكل مرجعية عالمية. وكانت بنما من أوائل البلدان التي وقعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية، اتساقا مع رؤيتها لنزع السلاح، ونأمل الآن بعد أن صدقنا عليها رسميا أن تدخل حيز النفاذ قريبا، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، حتى نتمكن من كفالة الضمانات اللازمة للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تكرر بنما إدانتها لممارسة إجراء تجارب نووية في تحد وانتهاك سافر لقرارات مجلس الأمن، لأنها تهدد الاستقرار الدولي وبالتالي الأمن العالمي.

وتأمل بنما أيضا، مع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، في أن يؤدي كشف التجارب النووية وتبادل البيانات والمعلومات العلمية فيما بين الدول الأعضاء إلى تمكينها من أداء مهامها وبلوغ أهدافها. ويسهم بلدي في تلك الجهود من خلال محطته للنظائر المشعة (RN50)، مما يجعلنا جزءا من نظام الرصد الدولي، الذي يضم ٣٢١ محطة رصد و ١٦ مختبرا للنظائر المشعة.

ولا تزال بنما تعلق أهمية كبيرة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. ولذلك نرحب بعقد مؤتمر الأطراف المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٢٠، ونحن على يقين من أن رئاسته الأرجنتينية ستقوم بعمل استثنائي. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكبلد يؤمن بفعالية التعاون الدولي، أجرت بنما في بداية هذا العام عملية تقييم متبادل مع الجمهورية الدومينيكية، بما في ذلك استعراض للقانون وللسياسة العامة، الأمر الذي يسّر تبادل الخبرات والممارسات الرشيدة فيما يتعلق بالتدابير المتخذة عملا بالقرار المتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على أهمية الإبقاء على نهج متعدد الأبعاد للأمن يشدد على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، وهي معادلة نرى أنها أساسية لتعزيز الحلول المتعددة الأطراف المتصلة بنزع السلاح وجدول أعمال الأمن الدولي.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالفرنسية*): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة.

وأعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر جميع الوفود بأن مدة المداخلة الأولى محددة بـ ١٠ دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد سونغ لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): في جلسة للجنة الأولى عقدت الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/74/PV.4)، جرى أخذ ورد بين وفدي الصين والولايات المتحدة في ممارسة لحق الرد، وهو ما علمه الكثير من الوفود الحاضرة هنا اليوم. وتؤمن الصين إيمانا راسخا بأن الآليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما فيها اللجنة الأولى، ينبغي أن تكون مكانا ومنصة للدعوة إلى تعددية الأطراف وتوسيع نطاق التعاون الدولي بدلا من نشر التحيزات الأيديولوجية الحاقدة التي عفا عليها الزمن، أو توجيه اتهامات لا أساس لها تذكرنا بالحرب الباردة. وإذا استمرت بعض البلدان في توجيه التهم إلى بلدي وتعييبه في الجلسات المقبلة، فيمكنني أن أؤكد للجنة أنني ووفد بلدي سنرد عليها. وفي غضون ذلك، نحتفظ بحق الرد على الاتهامات التي لا أساس لها والتي وجهتها الولايات المتحدة ضد الصين خلال أخذها حق الرد للمرة الثانية يوم الجمعة.

وبما أن اليوم يصادف بداية أسبوع آخر من جلسات اللجنة الأولى، فإننا على استعداد لإتاحة مزيد من الوقت للبلدان التي

تحتاج إليه للإسهاب في شرح مواقفها خلال المناقشة العامة. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الرئيس والوفود الأخرى في الأسابيع القليلة القادمة من أجل تعزيز عمل اللجنة السلس والناجح.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد أفشل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وهما دولتان وديعتان لمعاهدة عدم الانتشار كما يعلم الجميع، وشاركتهما في ذلك كندا، مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، بسبب إصرارهم على حماية استمرار إسرائيل في حيازة السلاح النووي والتستر على عدم انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار، الأمر الذي يعتبر انتهاكا فاضحا لكل أحكام المعاهدة وترجمة عملية لسياسة النفاق النووي التي تنتهجها هذه الدول. وإن استمرار عدد من الدول الغربية، وعلى رأسها فرنسا، بحماية البرنامج النووي لإسرائيل والمساهمة في تطويره وتعزيزه وحمايته من المساءلة الدولية قد شجع إسرائيل بكل بساطة على تحدي الإرادة الدولية وتطوير ترسانتها النووية والكيميائية والبيولوجية، ورفضها الانضمام إلى أي من تلك المعاهدات.

إن بريطانيا من الدول الأوروبية الأكثر تصديرا للإرهاب والإرهابيين، وبالأخص إلى بلدي، وتقود بريطانيا حملة تشويه ضد حكومة بلدي في الأمم المتحدة وخارجها. إن بريطانيا في السياسة الخارجية لم تعد دولة كبرى، بل أصبحت دولة تابعة. لقد رعت بريطانيا الإرهاب والإرهابيين الموجودين على أرض بلدي منذ بداية الأزمة، وقدمت لهم كافة أنواع المساعدة، من سلاح وذخائر ومعدات واستخبارات، إضافة إلى التغطية الإعلامية. وهي بذلك تنتهك قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب. إن السياسة الخارجية لبريطانيا هي جزء أساسي من المشاكل في كافة أنحاء العالم، ونستذكر هنا – لا على سبيل الحصر – نظام الفصل العنصري وقبرص وهونغ كونغ.

لقد أعرب بلدي عن القلق العميق إزاء أساليب الابتزاز والتهديد التي اعتمدتها مجموعة الدول الغربية، وخصوصا دول العدوان الثلاثي على سورية، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، لتمرير قرار في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف يتيح لها تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستخدامها مطية للقيام باعتداءات على الدول المستقلة ذات السيادة بذرائع استخدام الأسلحة الكيميائية. إن القرار الذي تم اتخاذه في حزيران/يونيه ٢٠١٨ يتناقض مع أحكام الاتفاقية ويشكل سابقة خطيرة في النظام الدولي جراء إعطاء منظمة تقنية معنية بمسائل علمية وفنية صلاحيات إجراء تحقيقات جنائية وقانونية ليست من اختصاصها لتحديد المسؤولية عن حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، وذلك في تجاوز واضح لاختصاص الهيئة الدولية المعنية بهذا الشأن. إن هذا القرار منقوص الشرعية كما يعلم الجميع، حيث اتخذ بحضور أقل من نصف الدول الأطراف في الاتفاقية.

ويدين بلدي حملة التضليل والكذب المسعورة والادعاءات الملفقة التي تسوقها فرنسا ضد بلدي، وذلك في إطار شراكتها الكاملة في العدوان على سورية، وعلاقاتها المتينة مع الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وعلى رأسها تنظيما جبهة النصرة وداعش الإرهابيان، والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما، وخصوصا أن فرنسا قامت بتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية بالذخائر والأسلحة والمعدات والاستخبارات، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة.

وكنت قد دعوت ممثلي فرنسا في السابق إلى قراءة الكتاب المعنون ”الطريق إلى دمشق“ للكاتبين جورج ملبرونو وكريتسيون شينو واللذين أكدا على انخراط وزير خارجية فرنسا السابق لوران فابيوس في حادثة استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية لدمشق في آب/أغسطس ٢٠١٣، والسؤال هنا هل قامت السلطات الفرنسية بالتحقيق في هذا الموضوع؟

لقد حاول ممثل فرنسا وآخرون الترويج لتقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن الحادث المزعوم في دوما، لكنه تناسى عن عمد، كما هي العادة، التقرير الهندسي الذي أعده إيان هندرسون، والذي أكد فيه عدم وقوع الحادث بعد قيامه هو نفسه بمعاينة مكان الحادث المزعوم واستخدامه التقييم العلمي لضحد تلك الادعاءات. إلا أن هذا التقرير الهندسي الهام لم يجد له مكانا في بعثة تقصي الحقائق التي فضلت الانصياع لبعض الدول الغربية واستصدار تقرير مليء بالمغالطات، وأدعو الزملاء الذين لم يطلعوا على ذلك التقرير إلى قراءته ومعرفة الحقيقة بشأن الحادث المزعوم في دوما، والتلاعب بالوثائق والابتعاد عن الحقائق في تقارير بعثة تقصي الحقائق.

السيد بيرفيرث (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أمارس حقي في الرد بالنيابة عن البلدان الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الـ ٢٩ فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/74/PV.4). سيصادف عقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، التي تظل تشكل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار العالمي وتؤدي دورا محوريا في مجال صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

إن حلفاء الناتو ملتزمون التزاما قويا بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبها، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار النوويان والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتتسق الترتيبات النووية للناتو على الدوام تمامًا مع المعاهدة، ويتجلى المبدأ الأساسي لموقف الناتو في احتفاظ الدول الحائزة للأسلحة النووية في الحلف بالسيطرة المطلقة على أسلحتها النووية والاحتفاظ بها. ولا تحظر المادتان الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار ترتيبات وضع الأسلحة النووية أو التخطيط لها والتي تشمل البنية التحتية ذات الصلة أو التدريب المشترك. وينفذ الناتو ترتيبات تتعلق بالأسلحة النووية داخل المنظمة منذ فترة تسبق دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ في عام ١٩٧٠. وجرى خلال تلك الفترة توضيح ترتيبات وضع الأسلحة النووية للوفود المتفاوضة وجرى الإعلان عنها.

ويؤكد التحالف من جديد عزمه السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمانًا للجميع واتخاذ مزيد من الخطوات العملية والتدابير الفعالة لتهيئة بيئة لمواصلة إجراء مفاوضات نزع السلاح النووي وتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بما يتفق تمامًا مع جميع أحكام معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة، بطريقة أكثر فعالية ويمكن التحقق منها، تعزز الاستقرار الدولي وتستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): طلب الاتحاد الروسي حق الرد على العديد من البيانات، ولا سيما بيان وفد المملكة المتحدة (انظر A/C.1/74/PV.3).

يلتزم الوفد الروسي، ويواصل التزامه بتعهدات نزع السلاح النووي. ونتشاطر الهدف العام للمجتمع الدولي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي سياق التزامه الثابت بمسار العمل هذا، فقد أسهم الاتحاد الروسي وسيواصل الإسهام في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

والتزم التزم الاتحاد الروسي لأكثر من ٣٠ عاما بصرامة بالتزاماته المترتبة عليه بموجب معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى، التي كانت بمثابة أداة موثوقة لدعم الأمن في أوروبا. ونرفض بشكل قاطع الاتهامات التي لا أساس لها والتي لم تثبت بأننا انتهكنا المعاهدة وكنا مسؤولين عن زوالها. وخلافا للطرف الرئيسي الآخر في المعاهدة، الذي لم يفعل شيئا سوى شن حملة دعائية ضد روسيا على مدى السنوات الخمس الماضية، اتخذ بلدي خطوات حقيقية لمعالجة الشواغل والمزاعم التي تم الإعراب عنها. وأود أن أشير إلى أن روسيا اتخذت تدابير شفافية غير

مسبوقة، بما في ذلك تقديمها إثباتا وإحاطة مفصلة عن القذيفة التي أثارت مخاوف فيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى. وللأسف، فإن معظم البلدان التي أدلت ببيانات معادية لروسيا هنا في اللجنة الأولى تجاهلت بادرة حسن النية الروسية تلك، ورفضت بشكل متعمد الفرصة لطرح أسئلة بشأن المسائل التي تقلقها، وبدلاً من ذلك فضلت الترويج لاتهامات غير مثبتة.

وعلاوة على ذلك، تتجاهل تلك البيانات تمامًا شواغل روسيا بشأن انتهاكات محددة للمعاهدة من قبل طرفها الآخر. وقدمنا مرارًا وتكرارًا أدلة دامغة على تلك الانتهاكات، ولكن مناشداتنا وشواغلنا ظلت دون إجابة. كما نشعر بخيبة أمل لأن تلك البيانات لم تذكر شيئًا على الإطلاق عن الانتهاكات التي نتحدث عنها منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي. وأود أن أشير إلى أنه لم تكن روسيا بل الدولة الأخرى هي التي أعلنت في شهر شباط/فبراير من هذا العام تعليق المعاهدة ثم انسحابها منها بعد ذلك. ولم يفعل الاتحاد الروسي أي شيء من هذا القبيل. ولا يحق لأي دولة سواء بشكل رسمي أو على أي أساس آخر إلقاء اللوم على الاتحاد الروسي في تفكيك هذا الصك الدولي الهام. وأؤكد مرة أخرى أن الاتحاد الروسي بذل كل جهد ممكن للحفاظ على المعاهدة، ب ما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير شفافية غير مسبوقة وإجراء العديد من الاتصالات مع الدول التي أعربت عن شواغلها وعن طريق مخاطبة المجتمع الدولي.

وأود أن أذكّر اللجنة، في ذلك الصدد، بأن الاتحاد الروسي هو الذي قدم إلى اللجنة الأولى في العام الماضي مشروع قرار دعما لمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وأنه بعد رفضه هناك قُدم كذلك مباشرة إلى الجمعية العامة (A/73/L.70). كل ذلك يدل على أن الاتحاد الروسي كان مهتما اهتماما جديا بالحفاظ على المعاهدة وبذل جهودا يائسة لدعمها وأثبت للمجتمع الدولي انفتاحه واستعداده لمناقشة أي مسألة تتصل بتنفيذها.

السيد جانغ إيل هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): يرفض وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والسويد وبلدان غربية أخرى مختلفة (انظر A/C.1/74/PV.5) لكونها تشكل استفزازا آخر ضد جمهوريتنا. فمن غير المعقول تماما أن يجدوا نقيصة في تدابيرنا للدفاع عن النفس بينما يلتزمون الصمت إزاء تجربة إطلاق قذيفة مينوتمان ٣ البالستية العابرة للقارات التي أجرتها رئيستهم الكبيرة، الولايات المتحدة. فينبغي لها أولا أن تراجع سلوكها المتناقض بدلا من توجيه اللوم إلى الآخرين.

كما يدين وفد بلدي كذلك الجزاءات الوحشية واللاإنسانية المفروضة على بلدي وشعبه. والجزاءات لا تنجح معنا. ولنكن على يقين من أن العقوبات ليست ناجعة ولا تشكل حلا لأي مشكلة. فقد تعرض بلدنا لجزاءات فرضتها علينا قوات معادية منذ أكثر من ٧٠ عاما. وشعبنا مصمم تصميما راسخا على التغلب على جميع التحديات التي سببتها الجزاءات، مستخدما قوته المستمدة من التنمية الذاتية والاعتماد على الذات. وبالمثل، لن يكون من الممكن إجراء مناقشات موضوعية بشأن نزع السلاح النووي إلا عندما تُزال التهديدات والعقبات، التي تزعزع أمن نظامنا وتعوق تنميتنا، بشكل واضح وقاطع.

إن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ليس مسألة ينبغي لليابان أن تتدخل فيها. فأولا وقبل كل شيء، ينبغي لليابان أن تنهي تركة ماضيها الملطخ بجرائم كبرى ضد الإنسانية، بما في ذلك المذابح والاتجار القسري والاستعباد الجنسي الذي مارسه الجيش، فضلا عن الأضرار البالغة التي لحقت بشعبنا. ومن المهم كذلك أن تعالج اليابان شواغل وشكوك المجتمع الدولي فيما يتعلق بتمديد نظام جزاءاتها ومناوراتها العسكرية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن تنقيحها التراجعي لدستورها، وخاصة حقيقة تخزينها كميات كبيرة من البلوتونيوم قادرة على إنتاج أكثر من ٠٠٠ ٧ سلاح نووي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد، ولكنني سأتوخى الإيجاز الشديد. في وقت سابق اليوم (انظر A/C.1/74/PV.5)، ادعى ممثل كوبا أن الولايات المتحدة لا تمتثل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود أن أقول بوضوح إن وفد بلدي يرفض هذه التهمة رفضا قاطعا ومشددا. وفيما يتعلق بتعليقات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أود فقط أن أقول إن الرئيس ترامب طرح إمكانية مستقبل أكثر إشراقا لكوريا الشمالية إذا ما اتخذت القرار الاستراتيجي بنزع السلاح النووي. ولذلك ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى طاولة المفاوضات من أجل المضي قدما في الالتزام الذي تعهد به الرئيس كيم بنزع السلاح النووي خلال مؤتمر قمة سنغافورة المعقود في عام ٢٠١٨.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثل سورية، فإنها تمثل يوما آخر من الأكاذيب من قبل النظام السوري. وأيا كان عدد المرات التي تتحدث فيها سورية هنا في اللجنة الأولى، فإنها لن تغير حقيقة أن النظام قد ارتكب بعض الجرائم المروعة ضد شعبه، التي سيحاسبه عليها المجتمع الدولي.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بروسيا ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فما يسمى باستعراض تلك القذيفة لا يعالج بأي شكل من الأشكال مداها، وهو الموضوع الرئيسي الذي ينطوي عليه الأمر. وقد عقدت حكومة بلدي أكثر من ٣٥ اجتماعا مع روسيا بشأن تلك المسألة في السنوات العديدة الماضية. وقد بذلنا قصارى جهدنا لإنقاذ المعاهدة. ولسوء الحظ، فإن روسيا هي التي تسببت في زوالها. إن ذلك أمر مؤسف، ولكنه حقيقة واقعة.

السيد ليدل (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ وقت اللجنة، ولكنني أعدكم بأن أوجز. لم أستطع أن أدع الافتراءات التي لا أساس لها ونظريات المؤامرة التي طرحها ممثل النظام السوري تمر من دون رد. فلا بد لي من القول أنها لا تتلاءم مع كرامة هذا المحفل أو مع جدية القضايا التي نناقشها. وتذكر اللجنة أنني قلت في بياني (انظر A/C.1/74/PV.5)، إن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية، في انتهاك مباشر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. والتعليقات التي أدلى بها للتو ممثل سورية تمثل بالكاد ردا على ذلك البيان الواضح للحقائق، فإذا كان لديه رد متماسك على ذلك أود أن أسمعه. وإلا، فإنني لن أشرف المزيد من هذيانه بالمزيد من الردود.

السيد هوانغ (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): آخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل سورية. وبصراحة، ترددت في ممارسة حقنا في الرد على هذه الملاحظات المشينة التي لا أساس لها والمثيرة للسخرية بالأحرى. فعندما نسمع تلك الأنواع من التعليقات، نتردد في الدخول في مناقشة، بل يجب أن أقول إن ممثل سورية قد أتاح لي فرصة للإشارة إلى الحقائق الفعلية للمسألة. وعندما يتعلق الأمر بمسألة الهجمات الكيميائية، فإن الحقائق صارخة. فقد دأب النظام السوري لسنوات على انتهاك منتظم ومتكرر لجميع التزاماته الدولية. تلك حقيقة. وقائمة تلك الانتهاكات طويلة وصادمة، وكلنا نعرف ما هي.

أولا، هناك انتهاكات سورية لجميع التزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي انضمت سورية إليها منذ عام ٢٠١٣. وتنتهك سورية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وأسس القانون الدولي الإنساني في حد ذاته. وهي تنتهك قرارات المجلس ذات الصلة، وبالتالي التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ويشكل استخدامها للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين جريمة حرب وفقا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. تلك هي الحقائق.

وعلى سبيل العودة إلى الحقائق وأصل المشكلة، أعلنت سورية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ أنها دمرت مخزوناتها ومرافقها من الأسلحة الكيميائية، تمشيا مع المادة الثالثة من اتفاقية

الأسلحة الكيميائية. غير أن ذلك لم ينطبق إلا على المواقع التي أعلنتها سوريا، وفي عام ٢٠١٤ أدت الشكوك في صحة واكتمال الإعلانات الأولية لسوريا إلى إنشاء المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فريق مكرس لتقييم تلك الإعلانات. وواصل الفريق عمله منذ ذلك الحين وبيّن أن هناك سبعة أنواع من الأسلحة الكيميائية لم تعلن عنها سوريا. ووافقت سوريا على الاعتراف بوجود سلاحين منها، ما يؤكد عدم دقة إعلاناتها الأولية. وفي عام ٢٠١٦، ذكر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن الدول الأطراف في الاتفاقية لم تتوفر لديها المعلومات اللازمة للخلوص إلى أن البرنامج السوري قد دُمر بالفعل. وتلك هي الحقائق.

وفيما يتعلق بقرار الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٨، فقد اعتُمد بأغلبية الثلثين المطلوبة من الدول الأطراف، حيث صوتت ٨٢ دولة عضوا مؤيدة و ٢٤ دولة طرفاً معارضة له. واعتُمد القرار في امتثال تام لأحكام الاتفاقية التي نحن جميعا تقريبا هنا طرف فيها. وهو ليس انتهاكا لصلاحيات مجلس الأمن. وينص على تحديد هوية مستخدمي تلك الأسلحة الكيميائية في سوريا، وينص على أن تبلغ الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الأمين العام بالنتائج التي تتوصل إليها بصورة منتظمة، ثم يقرر الأمين العام الإجراءات التي يتعين اتخاذها. ومما يدهشني ووفد بلدي أنه في كل مرة يثبت فيها استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، لا تزال هناك بعض الدول تمتنع عن التحقيق في مصدر استخدامها.

أخيرا، وبالنظر إلى ما ذكره الممثل السوري، أؤكد أننا نفذنا ضربات في سوريا بالفعل. وكانت تلك الهجمات رداً على الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي نفذه النظام السوري في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وكانت ضرباتنا محدودة ومتناسبة، ولم تستهدف سوى الترسانة الكيميائية الخفية للنظام. وتم الاتفاق على تلك الأهداف مع حلفائنا البريطانيين والأمريكيين. وقد نتج ما حدث لتخطي الخط الأحمر الذي حدده رئيس فرنسا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧. وعندما أمر النظام السوري بشن الهجوم في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨، كان على علم بنتيجة أفعاله بالضبط. وقد تصرفنا وفقا لأقوالنا ومسؤوليتنا وبطريقة تتسم بالشفافية والخضوع للرقابة بغية تجنب أي تصعيد مع الجهات الفاعلة في الميدان.

وأود أن أنهي بياني هنا، ولكنني أود فقط أن أقول أنني إذ أتصور أن الممثل السوري سيأخذ الكلمة مرة أخرى، فإنني سأمتنع من ناحيتي عن التكلم مرة أخرى بشأن هذه المسألة لأنني أعتقد أنني قلت كل ما يمكنني قوله.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أرد على تعليقات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال ممارسة حقه في الرد. أولا، ظلت اليابان أمة محبة للسلام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وقدمت إسهامات عديدة في تحقيق السلام والرخاء على نطاق العالم في مجالات من قبيل التنمية وعمليات حفظ السلام. وسنواصل تلك المساهمات بصفتنا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. وفيما يتعلق بقدرتنا وتخطيطنا الدفاعيين، سنركز جهودنا على دفاع اليابان في المستقبل. وسنكفل أيضا شفافية برامجنا ونفقاتنا الدفاعية بالتزامنا بالسيطرة المدنية الصارمة على الجيش. وفيما يتعلق بمسألة البلوتونيوم، خلصت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن جميع المواد النووية في اليابان، بما في ذلك البلوتونيوم، لا تزال تستخدم في الأنشطة السلمية في إطار الضمانات الصارمة للوكالة. ولا تواجه اليابان أية مشاكل في مجال عدم الانتشار.

السيدة سانشيز رودريغيز (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): طلب وفد كوبا الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة في جلسة هذا الصباح (انظر A/C.1/74/PV.5). ونود أن نكرر كلمات نائب الممثل الدائم

لكوبا في تلك الجلسة فيما يتعلق بأن الولايات المتحدة هي الدولة الطرف الوحيد في اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي لم تمتثل لالتزامها القانوني بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالإزالة التامة لجميع فئاتها من الأسلحة الكيميائية، على النحو المطلوب بموجب الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، نلاحظ أن وفد الولايات المتحدة يعوق التنفيذ الكامل للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية بوضع حدود وقيود تعوق القدرة الكاملة للبلدان، ولا سيما البلدان النامية، على تبادل المواد والمعدات والتكنولوجيات اللازمة للأنشطة البيولوجية والكيميائية للأغراض السلمية.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): فيما يتعلق بالادعاءات التي ساقها ممثل النظام البريطاني (انظر A/C.1/74/PV.5) نود أن نؤكد مرة أخرى على أن الخداع والخبث هما أهم صفات السياسة الخارجية لبريطانيا. إن الاستعمار البريطاني البغيض جلب الكوارث والدمار والتخريب والإرهاب إلى منطقتنا. كما قام هذا الاستعمار بنهب الثروات من منطقتنا. إن دعم بريطانيا الأعمى للكيان الإسرائيلي ما زال يتسبب في تعميق الأزمات في منطقتنا. إن السياسة البريطانية في منطقتنا هي سم لا يوجد له ترياق.

لقد ضغطت الاستخبارات البريطانية في بداية شهر نيسان/أبريل من العام الماضي ٢٠١٩ على التنظيم الإرهابي الذي أنشأته هي بذاتها، المسمى بذوي الخوذ البيض، من أجل فبركة الحادث الكيميائي في دوما. وإن كان ممثل النظام البريطاني لا يعلم بذلك، وإن حصلنا على الإذن، فيمكننا أن نوافيه بكمية الاتصالات التي أجرتها استخبارات بلده والضغط الذي حاولت أن تمارسه، أو الذي مارسته بالفعل، على ذلك التنظيم الإرهابي من أجل القيام بفبركة الحادث في دوما.

ولعلي أجد نفسي مضطرا إلى تذكير ممثل فرنسا بعدم التزام النظام الفرنسي الذي يمثله بأي من قواعد القانون الدولي أو القانون الدولي الإنساني أو الاتفاقيات الدولية. ولعل فرنسا نسيت تفجيراتها النووية في أرخبيل بولينيزيا والتفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية التي استخدموا فيها جزائريين أحياء تم ربطهم على الأعمدة. وأقول لممثل النظام الفرنسي إن شهادة الولايات المتحدة مطعون فيها ولكن السياسات الفرنسية هي طرف أساسي في الأزمات، وبالأخص في بلدي. ولذلك، لا يمكن أن تكون فرنسا هي الخصم والحكم. أليس من المعيب بحق اللجنة أن يتحدث ممثل النظام الفرنسي بهذه الطريقة الصلفاء التي تحدث بها، وهو أحد أعضاء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن؟ وأشار إلى استخدام القوة، إن ذلك ليس استخداما للقوة إنما هو عدوان على دولة ذات سيادة في انتهاك واضح لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. إن تصريحات كهذه تدعو الجميع للتفكير في العضوية الدائمة لبعض الدول في مجلس الأمن، وبالأخص دول العدوان وهي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

لقد نقلنا إلى مجلس الأمن والأمين العام معلومات وثيقة للغاية حول مشاركة خبراء فرنسيين في المواد الكيميائية، وإن أراد ممثل النظام الفرنسي فبإمكاني تزويده بصورهم، وقيامهم بمساعدة الإرهابيين على تركيبها وخلطها داخل الأراضي السورية.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أمارس مرة أخرى حقي في الرد على بيان زميلي، ممثل الولايات المتحدة. وأود أن أشدد على أن الولايات المتحدة أوقفت على مدى ١٠ سنوات أو أكثر عمل الآلية التي نصت عليها معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لمعالجة الشواغل المتعلقة بتنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدة. ولم يُتخذ قرار بعقد اجتماع بشأن الآلية إلا في عام ٢٠١٦. ومما يؤسف له أن الاجتماعات الأخرى بين الخبراء الروس والأمريكيين لم تسفر عن أي نتائج لأن الولايات المتحدة رفضت رفضا قاطعا مناقشة قلق روسيا فيما يتعلق بتنفيذ الولايات المتحدة لالتزاماتها.

وفي نهاية المطاف، لم يكن عدد تلك الاجتماعات هو المهم بل نوعية الحوار ونتائجه. وأود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة

دأبت بصورة منهجية خلال السنوات السبع الماضية على تقويض المعاهدة بهدف وحيد، هو أن تتاح لها إمكانية تصنيع هذا النوع من الأسلحة بعينه، أي الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى. وقد أكدت ذلك الأحداث الأخيرة. فبعد أسبوعين فقط من إنهاء العمل بالمعاهدة، أجرت الولايات المتحدة تجربة إطلاق لقذيفة انسيابية أرضية ذات مدى كان يمكن حظره بموجب المعاهدة، مستخدمة في ذلك منظومة إطلاق رأسي طراز مارك ٤١، والتي كان استخدامها محظورا أيضا بموجب المعاهدة، كما كنا نقول للولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٠ على الأقل. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى قبل الانسحاب من المعاهدة، أشارت الولايات المتحدة إلى إمكانية نشر هذه الأسلحة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأعتقد أن تلك الحقائق تؤكد ببلاغة من دمر المعاهدة ولماذا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن اضطراري لأخذ الكلمة مرة أخرى. ومرة أخرى، وردا على ملاحظات ممثلة كوبا، فإنني أود أن أرفض اتهاماتها رفضا قاطعا ومشددا. وكما قلنا من قبل، فإن الولايات المتحدة تهدف إلى تدمير آخر بقايا مخزونها بحلول عام ٢٠٢٣. ونحن نتوخى الشفافية جدا حيال هذا الأمر، وذلك لأننا دولة ديمقراطية، في حين أن الديمقراطية شيء لا يستطيع الشعب الكوبي للأسف أن يخبره.

وفيما يتعلق بمسألة معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ما فتئنا نجري هذه المناقشات مع الاتحاد الروسي لأكثر من ست سنوات، منذ أن نقلنا تلك الشواغل لأول مرة إلى روسيا. وقد استغرق الأمر من روسيا حوالي ثلاث سنوات ونصف السنة للاعتراف بوجود صاروخها فعليا. وغني عن البيان أنها لم تكن راغبة في الاعتراف بمدى الصاروخ. وليست الولايات المتحدة في وضع يمكّنها من نشر منظومة صواريخ متوسطة المدى تُطلق من الأرض لأننا، بصراحة، امتثلنا لالتزاماتنا بموجب المعاهدة. ولم نقم بإنتاج أو تجربة إطلاق أي صاروخ متوسط المدى أثناء سريان المعاهدة. ومع ذلك، فإننا نتخذ خطوات للتصدي للتهديد الذي تشكله القوات الصاروخية التي يزيد حجمها باطراد والتي ينشرها منافسانا الاستراتيجيان: روسيا والصين. وهذا هو الشيء الحصيف الذي يجب القيام به. ولذلك، عندما يقول زميلي الروسي إن الولايات المتحدة هي التي كانت تنتهك تلك المعاهدة، فإنه أمر مثير للسخرية لا غير. وتعرف أغلبية المجتمع الدولي ذلك، وقد بذلنا الكثير من الجهد لمحاولة إنقاذ المعاهدة. وكما قلت، من المؤسف أن روسيا قررت التخلي عن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ولكننا شهدنا علامات على ذلك على مدار عدد من السنوات. ومرة أخرى، أشعر بتعاطف مع زميلي الروسي لأن المجتمع الدولي انتقد بشدة جهود روسيا للخروج من المعاهدة، ولكن الحقائق هي الحقائق وقد صدر الحكم: إن روسيا انتهكت المعاهدة ولم يكن أمامنا خيار سوى الخروج منها.

السيدة سانشيس رودريغيس (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): يرفض الوفد الكوبي رفضا تاما وقاطعا ملاحظات وفد الولايات المتحدة. ونكرر التأكيد على أنه كان ينبغي للولايات المتحدة أن تكمل تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠١٢، وأن الموعد النهائي لتدمير جميع فئات الأسلحة الكيميائية قد مُدد مرتين. وتنتهك الولايات المتحدة، بعدم قيامها بذلك، اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تنتهك عمدا وبصورة منهجية تنفيذ المادة الحادية عشرة من الاتفاقية، التي تنص على الحق المشروع لجميع الدول في الحصول على المواد الكيميائية واستخدامها في الأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

وفيما يتعلق بمقولة أن الكوبيين لا يعرفون ما هي الديمقراطية، نريد أن نؤكد من جديد أن الولايات المتحدة لا تملك سلطة أخلاقية لإعطاء الشعب الكوبي دروسا في الديمقراطية.

إن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي استخدمت القنبلة الذرية مرتين، والبلد الوحيد في العالم الذي استخدم الأسلحة الكيميائية عمدا ضد الشعب الفييتنامي البطل. ونكرر أن الولايات المتحدة انتهكت بشكل منهجي اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك مادتاها الأولى والحادية عشرة.

الرئيسة بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وستُعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى بعد ظهر غد الساعة ١٥/٠٠. في غرفة الاجتماعات هذه. وسنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ذات الصلة، وأناشد جميع الوفود أن تلتزم بالموعد، لكي نتمكن من المضي قدما بعملنا في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.